



تخصص: قانون الأسرة

عنوان :

القوامة الزوجية في الفقه الإسلامي ومظاهرها في

قانون الأسرة الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في قانون أسرة الجزائري

من إشراف الأستاذ :

دياب جفال إلياس

من إعداد:

- بشلاوي زينب

- هليس سناء

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. ربيع زهية	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا
أ. دباي جفال إلياس	أستاذ مساعد قسم -أ-	مشرفا ومقرا
د. ياسين لعميري	أستاذ محاضر -ب-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

مقدمه

لقد تباينت النظرة نحو المرأة في العصور الوسطى اذ مرت بمراحل مختلفة ، فقد اعتبرها اليونانيون على أقل مرتبة من الرجل بحيث لم تكن تتمتع بأية مكانة اجتماعية و هذا في ظل النظام الطبقي، الذي كان يسود هذه اتمعات ، فالمساواة بالنسبة لهم كانت تقتصر على الرجال فقط في حين لا يعترف للنساء فعاشت مسلوقة الارادة كما أ ا حرمت من الارث و الحق في الطلاق و الحق في التعلم فالمرأة في العصر اليوناني كان لها وضع خاص فهي أقرب لطبقة العبيد مجردة من كل الحقوق و تخضع للرجل خضوعا تاما بحيث تصبح من الممتلكات زوجها بعد الزواج ، فبالرغم من أن الحضارة اليونانية كانت من أرقى الحضارات الا أم نظرة اليها على أ المخلوق منحط لا فائدة منه لا يتمتع بأية منزلة أو مكانة لا تصلح الا للانجاب و خدمة المنزل و كانت تباع و تشتري .

أما في الصين فقد ظلمت المرأة ظلما كبيرا فقد كان يسلب ممتلكاتها و منع زواجها بعد وفاته ، و كانت نظرة الصينيين لها كحيوان معتوه حقير ، و في الهند لم تكن المرأة بحال أحسن فقد كانت تحرق أو تدفن مع زوجها بعد وفاته .

أما بالنسبة للمجتمعات الرومانية فالمرأة كانت عبارة عن متاع و سلعة مملوكة للرجل ، ضعيفة الارادة ليس لها أن تستقل عنه ، بحيث لا يجب رفعها الى قدر الرجال فلا تتمتع بأهلية التصرف و لا التعامل الا تحت الوصاية دائما و كانت تعامل معاملة العبيد .

أما فيما يخص مركز المرأة قبل الاسلام أي في العصر الجاهلي فاستمرت التقاليد لديهم بتحقيروها و اعتبرت شيئا يملك و يورث بحيث شاعت عندهم عادة وأد البنت في طفولتها لاعتبارها عارا على أهلها كان الأب اذا ما أبقى على ابنته و لم يقيم بدفنها فانه يحق له بيعها أو رهنها في ديونه أو اكرائها على ممارسة البغاء ، كما شاعت في هذا العصر أيضا عادة خطف النساء لتصبح بذلك ملكا لحافظها له الحق اما في أن يتزوجها أو يزوجه لغيره أو الحق في بيعها .

فجاء الاسلام و رخصت أصوله و شرع للمرأة من الحقوق ما لم يشرع لأمة من الأمم في عصر من العصور ، فتحسنت و تعززت مكانتها و حصلت على حقوقها غير منقوصة ، كما رفع عنها و زر الامانات التي واكبتها عبر التاريخ و في كل عصر من عصور الحضارات السابقة فقد أعلن للمرأة انسانيتها و أهليتها التامة ، عن طريق وضعه الأسس و القوانين التي تكفل لهذه الأخيرة المساواة و الحقوق و التي تصون كرامتها و تمتع استغلالها جسديا و عقليا و من رعاية الاسلام بالمرأة أن أنزل الله - سبحانه و تعالى - في كتابه سورة طويلة تسمى سورة النساء تحتوي على مائة و ست و سبعون آية فيها أحكام النساء ، و حقوقهن و واجباتهن و كثير مما يتعلق بهن . هذا و قد أكرم الاسلام المرأة غاية الاحكام و أنزلها منزلة طيبة و صان حقوقها و واجباتها و من دلائل هذا التكريم المساواة بين المرأة و الرجل خلقا من أصل واحد أي من نفس واحدة قال تعالى : " يا أيها الناس اتقوا ربكم

الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها و بث منهما رجالا كثيرا و نساءا .." (سورة النساء اية 01)

و ساوى الاسلام بين المرأة و الرجل في التكاليف الشرعية و في الأوامر الدينية و في الثواب والعقاب لقوله تعالى : " و من يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى و هو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة و لا يظلمون فقيرا " (سورة النساء اية 124).

فالأصل العام أن الاسلام يسوي بين المرأة و الرجل في الحقوق و الواجبات الا أنه أعطى للرجل درجة أفضلية و هذا واضح من قوله تعالى : " و لهن مثل الذي عليهن بالمعروف و للرجال

عليهن درجة و الله عزيز حكيم " و هذه الدرجة انما هي درجة القوامة و معنى هذه الدرجة أن الله عز و جل قد خلق الرجل على فطرة و طبيعة يكون فيها هو المهياً لقيادة الأسرة و تولي تصريف أمور الحياة التي تجمع بين الرجل و المرأة داخل الأسرة ، و من مقتضى أمور الحياة أن كل تجمع لابد له من قائد و رئيس من بين أفراد ليتولى اصدار القرارات و الاشراف على تنفيذها.

اضافة على هذا خرجت الشرعية الدولية لتؤكد على ضرورة المساواة بين الجنسين وتحقيقا لهذا ظهرت الكثير من الاتفاقيات الدولية محاولة تجسيد فكرة المساواة بين الرجل والمرأة ما دفع بالأسر الدولية الى البدء في اقرار اتفاقية تضمن للمرأة كافة حقوقها وبالتالي شهد العالم ميلاد أول صك

دولي تمثل في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1979 .

وتعتبر هذه الأخيرة في جوهرها اعلانا عالميا لحقوق المرأة و باعتبار أن دولة الجزائر شأا شأنالدول الأخرى سعت الى الانضمام الى هذه الاتفاقية حرصا منها على تعزيز سعت المرأة ومواكبتها للقانون الدولي .

الاشكال المطروح :

- ما مفهوم الطبيعة التي فطر الله تعالى عليها الرجل و المرأة ؟
- و هل هذه القوامة تنتقص من قيمة المرأة ؟
- و ما هو موقف المشرع الجزائري منها ؟ أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في نظام قوامة الرجل على المرأة حيث ظهر خلاف و اختلال بين الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية حيث ظهرت شريحة المسايرين لهذا النظام الذي فرضه الق رآن الكريم و السنة النبوية و بين شريحة المسايرين للتوجه الغربي المنادين بالمساواة .

اضافة الى وضع قانون الأسرة الجزائري الذي كان اطاره الشرعي الطبيعي هو الشريعة الاسلامية
بظهور قانون 11/84 الذي جاءت معظم مواد مسايرة للشريعة الاسلامية ثم بعد فترة زمنية ظهر
عدم انسجامه مع بعض الاتفاقيات الدولية و اتفاقيات حقوق المرأة بشكل خاص .

ولكن المشكلة ليست في التعديل بل تكمن في تعديل مواد جد حساسة فيها قطعية الدلالة
وثابتة بأحكام الشريعة الاسلامية .

و لكن المشكلة ليست في التعديل بل تكمن في تعديل مواد جد حساسة فيها وضعية الدلالة
و ثابتة بأحكام الشريعة الاسلامية .

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية :

ان موضوع البحث له من الأهمية و الحيوية ، ما يجعل فعلا جديرا بالدراسة لأنه يتناول المرأة
التي تعتبر أهم مؤسسة في بناء اتمع .

أسباب موضوعية :

-أهمية الموضوع المتعلقة بالأسرة الجزائرية و استقرارها

-حساسية المسائل التي تم تعديلها

-نتائج هذا التعديل على أرضية الواقع الاجتماعي الجزائري .

أهداف الدراسة :

تكمّن أهداف الدراسة في :

- البحث عن الدرجة التي أوجبها الله تعالى للرجال على النساء
- اجراء مقارنة بين فقرات المواد الأصلية و فقرات المواد المعدلة الخاصة ذا الموضوع .
- تشخيص اثار المواد القانونية التي تم تعديلها و مقارنتها مع مواد الاتفاقية .

-المناهج المتبعة :

المنهج التحليلي : حيث تناول في هذه الدراسة أدوات التحليل في التعريف و الوصف التي

يتطلبها الواقع الشرعي و القانوني للمرأة .

المنهج الاستدلالي : كما اعتمدت بالاستدلال باليات القرانية بنصوص السنة النبوية

الشريفة و نصوص القانون الجزائري و القانون الدولي .

المنهج المقارن : لقد اعتمدت على هذا المنهج لأن طبيعة هذا الموضوع يستدعي منا مقارنة

نصوص القانون الجزائري بنصوص الشريعة الاسلامية و نصوص اتفاقية سيداو .

الصعوبات و العراقيل : تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتها هي قلة الة انعدام المراجع سواء

الدينية أو الاكاديمية المرتبطة بجزئية الموضوع محل البحث .

الفصل الأول

قال الله تعالى: "وليس الذكر كالأنثى"¹.

وهذا المعنى القرآني الدقيق فيه دلالة , أن هناك اختلافا وتفاوتا طبيعيا في التركيب التكويني لكل واحد من الذكر والأنثى, واختلافا في الظاهر والباطن ,اختلافا في الشكل والمضمون , في القلب والقلب , في العاطفة والمشاعر ... وليس اختلافا في الكرامة الإنسانية .

فإذا اختلف التركيب الخلقي والسيكولوجي والنفسي والعاطفي , فسوف تختلف الوظائف والمسؤوليات , وتختلف التكاليف والأدوار والأعمال , وهذا الاختلاف لتدعيم الحياة وتنظيمها ليتسخر أحدهما للآخر تسخيرا طبيعيا لقضاء حاجتهما المشتركة في علاقا ما الزوجية المتكافئة في تكوين أسرة, هذه الأخيرة التي لا بد لها قائد يقودها , ويتولى مهامها وشؤا .

والقيادة تحتاج إلى خصائص وصفات ومؤهلات وإمكانات في القائد حتى يتمكن من القيادة . وقد أودع الله تعالى خصائص ومؤهلات قيادة الأسرة في الرجل ليكون أهلا لهذه القيادة وتحمل مسؤوليا , ومن هذه الخصائص والقدرات الخشونة , والصلابة , وعمق التفكير , والوعي

¹سورة آل عمران، الآية 36.

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية

التام, وقلة الانفعال , وعدم الاستجابة للعاطفة , وقوة التحمل والصبر والقدرة على القيام بما كلف به نفقة ومهر وغيرها.

من أجل ذلك فقد جعل الله عز وجل حق القوامة وقيادة الأسرة للرجل في الأسرة , وهذا الحق ليس تشريعاً يهدف إلى إثارة الرجل على المرأة , بل هو تكليف له بوجوب رعاية الأسرة وحسن القيام على إدارة شؤونها , والإتفاق عليها , وتحمل المشاق من أجل بيئة الحياة الكريمة لها².
قد جزئنا هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم القوامة الزوجية.

المبحث الثاني : الجوانب التكاليفية والجوانب الحقوقية للقوامة الزوجية.

² ربيع حمو، قراءة تدريبية للمفاهيم النازمة للعلاقة الزوجية (في الخطاب القرآني الزواج، السكن، القوامة، والحفاظية نموذجاً)، المؤتمر العالمي الأول للهيئة العالمية لتدبر القرآن الكريم، الدوحة قطر، 2.3.4 جويلية 2013، ص 17.

المبحث الأول: مفهوم القوامة الزوجية.

إن العلاقة بين الزوجين في الشريعة الإسلامية تقوم على أساس رئاسة الزوج للأسرة وهو ما يعرف شرعا بالقوامة قال الله تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم".³

قال النسفي في تفسير تفضيل الرجل على المرأة: "أي أن الرجال يقومون عليهن أمرين ناهين وان الضمير في بعضهم للرجال والنساء يعني إنما كانوا مسيطرين عليهن لسبب تفضيل الله بعضهم و هم الرجال على بعض وهن النساء بالعقل والحزم والرأي والقوة والغزو وكمال الصوم والنبوة والخلافة والإمامة والآذان والخطبة والجماعة والجمعة والشهادة في الحدود والقصاص وتضعيف الميراث فيه وملك النكاح والطلاق وأيهم وهم أصحاب اللحي والعمائم".

المطلب الأول: تعريف القوامة وأدلة مشروعيتها.

إن قوامة الزوج على زوجته تكليف له، وتشريف للزوجة، حيث أوجب عليه الشارع رعاية هذه الزوجة التي ارتبطت برباط الشرع واستحل الاستماع بالعقد الذي وصفه الله سبحانه

³سورة النساء، الآية 34.

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية

وتعالى بالميثاق الغليظ قال : " وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا

غليظا".⁴

فالقوامة من ثم تشريف للمرأة وتكريم لها , بأن جعلها تحت قيم يقوم على شؤونها وينظر في مصالحها وينوب عنها , ويبذل الأسباب المحققة لسعادتها وطمأنيتها.

□ الفرع الأول: تعريف القوامة الزوجية (لغة واصطلاحاً)

أولاً: لغة:

تدل على معان منها:

الثبات والعزم والحفظ والرعاية والإصلاح وهي معان كلها تجسد مفهوم القوامة في سياق العلاقة الأسرية بما هي قيام الرجل على شؤون أهل أسرته, يقول ابن عاشور: القوام: الذي يقوم على شأن شيء ويليه ويصلحه...وقيام الرجال على النساء هو قيام الحفظ والدفاع وقيام الاكتساب والإنتاج المالي.⁵

وهي من قام على الشيء يقوم قياما , أي حافظ عليه وراعي مصالحه , ومن ذلك القيم وهو الذي يقوم على شأن شيء ويليه ويصلحه والقيم هو السيد وسائس الأمر , وقِيَم القوم هو الذي

يقومهم ويسوس أمورهم, وقِيَم المرأة هو زوجها أو وليها لأنه يقوم بأمرها وما تحتاج اليه.

⁴ سورة النساء، الآية 21.

⁵ ربيع حمو، المرجع السابق، ص 17.

والقوام على وزن فعال للمبالغة من القيام على الشيء والاستبداد بالنظر فيه وحفظه
بالاجتهاد.⁶ ثاني : اصطلاحا

أطلق الفقهاء ثلاثة معان على لفظ (القوامة) وهذه المعاني هي:

1. القيم على القاصر ,وهي ولاية يعهد ا القاضي الى شخص رشيد ليقوم بما يصلح أمر القاصر في
أموره المالية.

2. القيم على الوقف , وهي ولاية يفوض بموجبها صاحبها بحفظ المال الموقوف والعمل على بقائه
صالحا ناميا بحسب شروط الواقف.

3. القيم على الزوجة , وهي ولاية يفوض بموجبها الزوج بتدبير شؤون زوجته والقيام بما يصلحها.

و بناء عليه يمكن القول بأن القوامة الزوجية , ولاية يفوض بموجبها الزوج القيام على ما يصلح شأن
زوجته بالتدبير والصيانة.

قال ابن العربي قوله (قوامون) يقال قوام وقيم وهو فعال و فيعل من قام , والمعنى: هو أمين عليها,
يتولى أمرها ويصلحها في حالها.¹

⁶ محمد بن سعد المقرن، "القوامة الزوجية(أسبا ا،ضوابطها،مقتضاها)"، مجلة العدل، الرياض، العدد اثنان وثلاثون، ص02.

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الإسلامية

ويمكننا ان نقول أن معنى القوامة هو اسناد مهمة قيادة الأسرة وتنظيم ادارة شؤو ا والقيام عليها الى الرجل وذلك بأتم التدبير والعناية التي تحفظ كيا ا وبقاءها ويمكنها من أداء وظائفها على الوجه المشروع ,انطلاقا من مسؤوليته كما استدعاه الله تعالى عليه. ففي الحديث عن عبد الله

¹أحمد عبد الجليل الزبيبي،دعائم استقرار الأسرة في ظل الشريعة الإسلامية (القوامة والنفقة نموذجا-دراسة تحليلية مقارنة) ،اللة 28،كلية الشريعة جامعة دمشق2012،ص472.

بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله - صل الله عليه وسلم- قال : "ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته ,والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته, والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم , وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه

وأیضا قائمون على أزواجهم بالشكل المطلوب واللازم بلا تقصير ولا قصور ,ولا غفلة ولا تغافل , قائمون بواجب م بالهداية والحماية والرعاية والكفاية ,وقائمون بالأمر والنهي اللطيفين ,والانفاق الموزون , والتوجيه اللازم , والتعليم الكامل مع حفظ الكرامة والسلامة والاستقامة , بلا أية ملامة كما يقوم الواعي العادل على الرعية.

والقوامة لا تعني الهيمنة والسيطرة والاستعلاء والاستغلال والاستكبار, انما تعني قيادة بقدرة وقدرة وريادة وخطوة وحزم يلين, وحق وصبر جميل وأداء الحقوق⁷.

□ الفرع الثاني: أدلة مشروعية القوامة في الكتاب و السنة.

أولاً: النصوص الشرعية الدالة على القوامة من القرآن الكريم .

الأصل في القوامة قوله تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض

وبما أنفقوا من أموالهم"⁸.

فهذه الآية الكريمة هي الأصل في قوامة الزوج على زوجته وقد نص على ذلك جمهور العلماء

من المفسرين والفقهاء.

⁷ أحمد عبد الجليل الزبيبي، المرجع نفسه، ص472.

⁸ سورة النساء الآية 34.

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية

قال ابن جرير - رحمه الله - الرجال أهل قيام على نسائهم في تأديبهن والأخذ على أيديهن فيما يجب عليهن الله ولأنفسهن "بما فضل الله بعضهم على بعض" يعني بما فضل الله به الرجال على أزواجهم من سوقهم إليهن مهورهن وإنفاقهم عليهن أموالهم وكفائتهم إياهن مؤن ، وذلك تفضيل الله إياهم عليهن ولذلك صاروا قواما غليهن نافذي الامر عليهن فيما جعل الله اليهم من أمورهن.

وقال ابن كثير في تفسير الآية "الرجل قيم على المرأة أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤد اذا اعوجت"

وقال الحصاص في تفسير الآية : "قيامهم عليهن بالتأديب والتدبير والحفظ والصيانة لما فضل الله الرجل على المرأة في العقل والرأي وبما ألزمه - الله تعالى - من الانفاق عليها فدللت الآية على معان احدها : تفضيل الرجل على المرأة في المنزلة وأنه هو الذي يقوم بتدبيرها وتأديبها وهذا يدل على أنه له امساكها في بيته ومنعها من الخروج وأن عليها طاعته وقبول أمره ما لم تكن معصية ودلت على وجوب نفقتها عليها.⁹ وقال ابن العربي في تفسير الآية "قوامون" على الزوج أن يبذل المهر والنفقة بحسن العشرة ويحميها ويأمرها بطاعة الله تعالى ويرغب اليها شعائر الاسلام من صلاة وصيام وعليها الحفاظ لماله والاحسان الى أهله وقبول قوله في الطاعات .

ثانيا: النصوص الشرعية الدالة على القوامة من السنة النبوية.

⁹ محمد بن سعد المقرن، المرجع السابق، ص5.

وقد أمر النبي - صل الله عليه وسلم - المرأة بطاعة زوجها مادام ذلك في حدود الشرع ومادام ذلك في حدود قدرها واستطاعتها ومما يدل ذلك ما رواه الشيخان عن أبي هريرة - رضي الله عنه -

أن رسول الله صل الله عليه وسلم قال: "لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا بإذنه ولا تأذن في بيته الا بإذنه, وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فانه يؤدي اليه شطره"

وما رواه الامام أحمد في مسنده عن عبد الرحمن عن عوف رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صل الله عليه وسلم - "اذا صلت المرأة خمسها, وصامت شهرها, وحفظت فرجها, وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت"¹

وما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - صل الله عليه وسلم - قال: " اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبت فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تُصبح".

المطلب الثاني: أسباب القوامة الزوجية

كل بيت يلزمه قيم يقوم عليه ويدير أمره ويسوسه ويحفظه ويرعاه وهذا القيم ينبغي أن يسمع له ويطاع ما لم يأمر بمعصية الله سبحانه وتعالى ,وهذا القيم على البيت هو الرجل ,وتنصيبه قيما على البيت انما هو من الله سبحانه وتعالى لقوله : " الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"¹⁰

وقوامة الرجل على المرأة كما ذكر الله سبحانه وتعالى لسببين :

□ الفرع الأول: قضية التفضيل

"بما فضل الله بعضهم على بعض"

فيكمن في أن المولى عز وجل ميز الرجال بصفات خلقية جليلة بعضها نفسي وبعضها جسدي ,هذه الصفات تجعل الرجل مهيبا لأن يتولى القيادة أو بمعنى أدق ليكلف هذه القيادة، فالواقع والتجربة كلها تدل على أن جنس الرجال أقرب على تحكيم النظر العقلي في الأمور منه الا الاستجابة العاطفية .

لقد فضل الرجل بكمال العقل على المرأة والتميز لقوله صلى الله عليه وسلم : "يا معشر

¹⁰ سورة النساء، الآية 34.

النساء تصدقن، فإني رأيتكن أكثر أهل النار، فقلن : بما يا رسول الله ؟ قال : تكثرن اللعن وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن، قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى، قال : فذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت لم تصم ولم تصل ؟ قلن بلى ، قال فذلك من نقصان دينها"

فبين صل الله عليه وسلم مظهر نقصان عقل المرأة ودينها فنقصان العقل مثله بنقصان

شهادته الذي أشار إليه قوله تعالى "أن تضل أحدهما فتذكر إحداهما الأخرى" .¹¹

فدل قلة ضبطها على نقصان عقلها ، يقول ابن حجر العسقلاني ان الاستظهار بأخرى-في

الشهادة-مؤذن بقلة ضبطها وهو مشعر بنقص عقلها ، كما يقول القرطبي في المفاضلة بين الرجل

والمرأة : "إن الرجال لهم فضيلة في زيادة العقل والتدبير ، فجعل لهم حق القيام عليهن بذلك، وقيل

للرجال زيادة قوة في النفس والطبع ما ليس للنساء لأن طبع الرجال غلب عليه الحرارة واليبوسة

¹¹ سورة البقرة، الآية 282.

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية

فيكون فيه قوة وشدة ، وطبع النساء غلب عليه الرطوبة والبرودة فيكون فيه معنى الين والضعف فجعل لهم حق القيام عليهن بذلك¹².

فالمرأة هي أقرب إلى الاستجابة العاطفية ومتطلبا بما أفاضه الإله عليها من العطف والحنان اللازمين لاضطلاعها بالأومة والحضانة ومن ثمة رعاية شؤون الأسرة ، فالمرأة تعترتها حالات خاصة من الحمل والحيض والولادة وسن اليأس وهذه تسبب لها متاعب نفسية وصحية تخلف عليها نوعا من حالات الضعف البدني والنفسي تكون فيها بعيدة شيئا ما عن النظر في الأمور بعين الهدوء والموازنة وخصوصا أمور المعيشة والنفقة والعلاقات مع الآخرين.

وليس هذا ما يشين المرأة أو يحط من شأنها لأن الصيغة العاطفية والحاسة الرقيقة المرهفة التي تغلب عليها لاغنى عنها في خصوص قيامها على رعاية الأولاد وتدبير شؤون الأسرة داخل البيت بل إن هذا الطبع يمثل جانبا تفضل فيه المرأة على الرجل، وتتقدم فيه، وسبحان الذي أحسن كل شيء خلقه وجعل لكل ما يناسبه.

لكن نقصان عقل المرأة ما ينبغي أن يفهم أنه ذم لها فان كان تميز الرجل بكمال عقله ، فتميز المرأة بضعفها وقوة عاطفتها المكمل لما عند الرجل ، فلا يمكن إدراك مميزات كل من الرجل والمرأة في الأسرة إلا إذا نظرنا إليهما نظرة تكاملية ، فلقد زود الشرع كلا من الرجل والمرأة باستعدادات فطرية تؤهلها للقيام بمهامهما فزودت المرأة بالبرقة والعطف والتفاعل السريع مع

¹² ربيع حمو ، المرجع السابق ، ص 8،9.

مطالب الطفولة وهذه الخصائص ليست سطحية بل هي غاية في التكوين العضوي والعصبي والعقلي والنفسي للمرأة، وكذلك زود الرجل بما سبق ذكره¹³.

كما نجد بعض المفسرين ممن أمعنوا التدبير في مدلول التفضيل ومستحقه خلصوا إلى أن كلا من الزوجين له نصيب من التفضيل قال الأصبهاني: "بين تعالى أن السياسة للرجل دون المرأة، وأن لكل واحد من الرجل والمرأة فضيلتين، إحداهما: تسخير من الله تعالى والأخرى من كسبه، فاحدى فضيلتي الرجل ما خصه به من علو على المرأة والثانية بإنفاق المال، وإحدى فضيلتي المرأة: قيامها بما يلزمها من طاعة الأزواج وحفظ غيبتهم، وتحصين ما سلموه إياهن، والثانية إسبال الله ستر رحمته عليها وحفظها بوصية الزوج لها وتسخيره للقيام بمراعاة".

ولعل هذا الرأي أوفق مع نظرة الإسلام الكلية لطبيعة نظام الأسرة والتكريم الذي حق به كلا من الزوجين اذا توثقا ميثاقا غليظا بكلمة الله.

□ الفرع الثاني: قضية النفقة

"وبما أنفقوا من أموالهم".

¹³ زينب عبد السلام أبو الفضل، النساء المشكلة والحل الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإزلة، مصر، ص 133.

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية

لقد اعتبر القرآن الكريم أن مسؤولية الرجل تكليف يترتب عليه نصب وشقاء في سورة طه عند

قوله تعالى: "فقلنا يا آدم ان هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى" ¹⁴.

ولالإمام القرطبي في الآية نظرات عميقة واستنباطات دقيقة جاء في الجامع لأحكام

القرآن: "فأعلمه أن له في الجنة هذا كله :الكسوة والطعام والشراب والمسكن، وانك ان ضيعت

الوصية وأطعت العدو أخرجكما من الجنة فشقيت تعباً ونصباً، أي جعت وعريت وطمئت

وأصابتك الشمس، لأنك ترد إلى الارض إذا أخرجت من الجنة، وانما خصه بذكر الشقاء ولم يقل

فتشقيان :يعلمنا أن نفقة الزوجة على الزوج. فمن يومئذ جرت نفقة النساء على الأزواج ، فلما

كانت نفقة حواء على آدم، كذلك نفقات بنا ا على بني آدم بحق الزوجية. أعلمنا في هذه الآية

أن النفقة التي تجب للمرأة على زوجها هذه الأربعة :الطعام والشراب والكسوة والمسكن،

فإذا أعطها هذه الأربعة فقد خرج إليها من نفقتها، فإن تفضل بعد ذلك فهو مأجور. ¹⁵

إن الله تعالى فضل الرجال على النساء في أصل الخلقة وأعطاهم من الحول والقوة ما لم يعطيه

للنساء، فكان لهذا التفاوت في التكاليف والأحكام الشرعية وفي الحقوق والواجبات، ومن ثم كان

من عدل الله المطلق في المرأة أنه جعل الرجل قواماً عليها لأنه هياً له من الصفات الطبيعية

والنفسية ما لم يهيئه لها ، ولو جعل القوامة لها لكان فيه من المشقة والحرَج ما فيه وهو ما نفاه

الشرع عن الشريعة الغراء: "وما جعل عليكم في الدين من حرج" ¹⁶.

¹⁴ سورة طه، الآية 117.

¹⁵ محمد بلناحي، مكانة المرأة في القرآن والسنة، الطبعة الأولى، دار السلام، مصر، ص 105.

¹⁶ سورة الحج، الآية 78.

المبحث الثاني: الجوانب التكاليفية والجوانب الحقوقية للقوامة الزوجية

لقد فهم الفقهاء القوامة في ضوء الكتاب والسنة وهي حسبهم ليست حقا محضا ولا التزاما

محضا بل تجمع في طيا ا بين الحق والالتزام¹⁷.

فالله تعالى أخبر بان القوامة للرجال وذكر كسبب لثبوت القوامة النفقة وهي التزام يقع على

عائق الرجل بمقتضاه يسعى في تحصيل ما ينفق على زوجته وذكر مقابل هذا الإلتزام التزاما على

المرأة بالطاعة وعدم النشوز ، وجعل حق الرجل عند إخلالها ذا الإلتزام أن يتوصل إلى إصلاحها

بالوسائل التي ذكرها في الآية الكريمة: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض

وبما أنفقوا من أموالهم" وهذا هو التزام المرأة بالطاعة ، ثم قال : "واللاتي تخافون نشوزهن

فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله

كان عليا كبيرا"¹⁸.

المطلب الأول: الجوانب التكاليفية للقوامة الزوجية

¹⁷ وحياني جيلالي، مظاهر المساواة بين الزوجين في قانون الأسرة الجزائري على ضوء الإتفاقيات الدولية، مذكرة لنيل درجة ماجستير، غير منشور

كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ص 37

¹⁸ سورة النساء، الآية 34

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية

لما كانت القوامة تعطى للرجل حق الطاعة في المعروف وحق التأديب عند وجود ما يقتضيه في

سلوك المرأة فإنه في مقابل ذلك ملزم بالنفقة وملزم بأن يعاشرها بالمعروف.

والسنة النبوية الشريفة أكدت هذه الحقيقة فذكرت في مقابل ما في القوامة من حقوق ذكرت

التزامات تقع على عاتق الرجل وهذا ماجاء في قول الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة

الوداع: "ألا إن على نساءكم حقا ولنساءكم عليكم حقا، فحكم عليهن ألا يوطئن فراشكم من

تكرهون ، ولا يؤذن في بيوتكم لمن تكرهوا ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في

كسوتهن وطعامهن"¹⁹.

اذن فالقوامة لها جانب تكليفي والذي يتمثل في الإلتزام بالنفقة والإلتزام بالعشرة الطيبة وبالمعروف.

□ الف راع الأول: النفق ة.

إن إنفاق الزوج على زوجته هو أحد ركيزتي القوامة الزوجية مصدقا لقوله تعالى : "وبما أنفقوا

من أموالهم" ومن ثم فإن النفقة هي أهم ركائز الجانب التكليفي للقوامة الزوجية.

أولا: تعريف النفق ة.

إن إنفاق الزوج على زوجته هو أحد ركيزتي القوامة الزوجية مصدقا لقوله تعالى : "وبما أنفقوا

من أموالهم" ومن ثم فإن النفقة هي أهم ركائز الجانب التكليفي للقوامة الزوجية.

¹⁹ رواه المسلم في صحيحه.

لغة:

جمع نفقات ونفاق، اسم من الإنفاق وهو بذل المال في وجه من وجوه الخير وما يفرض للزوجة على زوجها مال، مال للطعام والكساء والسكن والحضانة ونحوها، وسميت بذلك لأنها مشتقة من النفوق وهو الهلاك، يقال نفقت الدراهم أي نفذت، ونفقت الدابة نفوقاً أي ماتت أو من النفاق وهو الرواج، يقال نفقت البضاعة نفاقاً أي راجت ورغب فيها، ونفقت المرأة أي كثر خطأ.

اصطلاحاً:

عرف الحنفية النفقة بقولهم: "وهي الطعام والكسوة والسكنى".

عرف المالكية النفقة بقولهم: "ما به قوام معتاد حال الأدمي دون سرف".

وعرف الحنابلة النفقة بقولهم: "هي كفاية من يمونه خبزاً وإداماً وكسوة ومسكناً وتوابعها".

وفي معجم لغة الفقهاء: "ما يجب من المال لتأمين الضروريات للبقاء".

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الإسلامية

وتعرف النفقة الزوجية شرعا: هي اسم للمال الذي يجب للزوجة على زوجها لأجل معيشتها من طعام وشراب وكسوة وخدمة وعلاج"²⁰.

ثاني ٤ : أدلة وجوب النفقة على الزوج

توجد أدلة شرعية من الكتاب والسنة والإجماع على الزام الزوج بالنفقة على زوجته.

١ وجوبها بالكتاب:

قوله تعالى : "لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف

الله نفسا إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا"²¹

وقوله تعالى : "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولا تكلف نفس إلا وسعها"²².

فالمولود له هو الأب لأن الأولاد ينسبون إليه لا إلى الأم وقوله تعالى: "رزقهن وكسو ن" أي

الأمهات والرزق هو الطعام الكافي ، الكسوة واللباس، قوله "بالمعروف" أي بالتعارف عليه في عرف

الشرع من غير إفراط ولا تفريط.

²⁰ جميل فخري محمد غانم، آثار عقد الزواج في الفقه والقانون، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص221.

²¹ سورة الطلاق، الآية 07.

²² سورة البقرة، الآية 233.

♣ وجوبها بالسنة:

أما أدلة وجوب النفقة في السنة الشريفة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: "فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بكلمة الله واستحللتم فروجهن بأمانة الله، ولكم عليهم ألا يوطئن فرشكم أحد تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف".

ومما استدل عليه العلماء على وجوب النفقة على الزوج ما جاء في حديث هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان لما شكت إلى النبي صل الله عليه وسلم بخله وشحه فقال صلى الله عليه وسلم "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف"، ووجه الدلالة هنا أن النفقة لو لم تكن واجبة لما أذن لها الرسول في الأخذ من مال زوجها من غير إذنه.

وجوبها بالإجماع:

انعقد اجماع المسلمين منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم حتى وقتنا الحاضر على وجوب نفقة الزوجة على زوجها، فمادامت أن الوجة فرغت نفسها للحياة الزوجية فعلى زوجها أن يقوم بنفقتها لأن من خصص نفسه لمنفعة غيره كانت نفقته واجبة على ذلك الغير²³.

ثالث ٤: سبب وجوب النفقة

اختلف الفقهاء في سبب استحقاق النفقة على النحو التالي:

المذهب الأول:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن سبب استحقاق النفقة الزوجية هو التمكين التام لا العقد، فلو مكنت زوجها من الاستمتاع أو عرضت التمكين عليه فقد وجبت نفقتها، وإن امتنعت من التمكين أو مكنته تمكيناً ناقصاً، أو منعها أولياًؤها من التمكين، فلا نفقة لها ولو تم العقد بينهما ولم يطلب منها زوجها التمكين ولم تبذله فلا نفقة لها.

²³ حسين صلاح الصغير عبد الله، الجوانب الفقهية للقوامة الزوجية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007، ص22.

المذهب الثاني:

ذهب الحنفية إلى أن سبب استحقاق النفقة الزوجية هو العقد الصحيح والاحتباس، فليس

سببها العقد الصحيح فقط كما هو الحال في المهر، بل لابد مع العقد الصحيح من شرط

الاحتباس لمنفعة الزوج طبقاً للقاعدة الشرعية: "كل من حبس لمصلحة غيره ومنفعته فنفته واجبة

على من كان حبسه لمصلحته ومنفعته".²⁴

وبناء على ذلك أن الزوجة إذا كانت محبوسة لحق زوجها ومنفعته ولو لم تنتقل إلى بيته إذا

لم يطلبها للانتقال إليه، فإنها تستحق النفقة بمجرد العقد.

المذهب الثالث:

وللظاهرية رأي آخر في سبب وجوب النفقة وهو الزوجية نفسها، فحيث وجدت الزوجية

وجببت النفقة وبنوا على مذهبهم هذا وجوب النفقة للصغيرة والناشز، دون النظر إلى الشروط التي

قال غيرهم من الفقهاء قال ابن حزم: "وينفق الرجل على امرأته من حيث يعقد نكاحها دعى

²⁴ جميل فخري محمد غانم، المرجع نفسه، ص 227-228.

إلى البناء، أم لم يدع، ولو أنها في المهد، ناشزا كانت أو غير ناشز، غنية كانت أم فقيرة ، ذات أب أم يتيمة ، بكر كانت أو ثيبا، حرة كانت أم أمة ، على قدر حاله²⁵.

الترجيح :

يرجح رأي الحنفية القائل بأن الزوجة تستحق النفقة متى وجد العقد والتسليم، سواء سلمت نفسها حقيقة بأن انتقلت إلى بيت الزوجية أو حكما، بأن يكون لها الاستعداد، وبأن لا تمتنع عن الانتقال إلا بعذر شرعي، فإن امتنعت عن الانتقال بغير عذر شرعي سقط حقها في النفقة، أما إذا كان امتناعها بعذر كعدم تقديم المهر المعجل فإنه تستحق النفقة.

رابعاً : شروط وجوب النفقة .

تجب النفقة للزوجة على زوجها إذا توافرت الشروط التالية :

← الشرط الأول :

العقد الصحيح: يشترط لوجوب النفقة أن يكون بين الزوجين عقد نكاح صحيح ولو منع اختلاف الدين بينهما، فالمرأة المعقود عليها بعقد فاسد، والمرأة المدخول ا بناء شبهة لا نفقة لها. لأن النفقة لقاء الاحتباس والتسليم ولا احتباس للزوج على زوجته في العقد الفاسد والدخول بناء على شبهة، بل عليه مفارقتها منعا للفساد وإذ لم يفارقها من تلقاء نفسه فرق القاضي بينهما.

²⁵ السيد سابق فقه السنة، الطبعة السابعة، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 173.

← الشرط الثاني:

أن تكون الزوجة صالحة للإستمتاع والمعاشرة الزوجية ، وقادرة على القيام بالواجبات المنزلية ، لأن هذه اهم مقاصد الزواج ، فإن قاتت هذه لم يبق للإحتباس موجب، فيفوت سبب النفقة.²⁶

← الشرط الثالث:

التمكين التام من نفسها: بمعنى ان لا تفوت عليه حق الاحتباس بمبرر غير شرعي ، أو سبب لا يعود إليه ، فإن منعت نفسها أو منعها أولياؤها أو تساكتا بعد العقد فلم تبذل ولم يطلب فلا نفقة لها وإن أقاما زمنا.

أما الظاهرية فلم يشترطوا إلا الشرط الأول وهو عقد الزواج فقد أوجبوا النفقة للزوجة من حيث العقد.

²⁶ جميل فخري محمد غانم، المرجع السابق، ص 228-230

خامسا:مشمات النفقة.

تتضمن النفقة الزوجية الطعام والكسوة والسكنى والعلاج .

○ الطعام:

قد اختلفوا في أصناف الطعام الواجبة على النحو التالي:

- ← عند الحنفية أصنافا من الطعام كالحبوب والخضر واللحم ونحو ذلك مما جرى به العرف.
- ← أما المالكية الطعام سواء خبزا أو أدما أو لحما بحسب ما جرت به العادة ويفرض لها جميع الآنية والأدوات اللازمة للطبخ والخبز.
- ← أما الشافعية فتفرض النفقة من غالب قوت البلد التي هي فيه مثل القمح والشعير أو الأرز أو التمر وغيرها.
- ← أما الحنابلة الواجب الخبز و الأدم حسب حالهما وأمثالهما في البلد الذي تسكنه الزوجة فللموسرة على الموسر قدر كفايتها من أرفع الخبز والأدم على ماجرت به عادة امثالها،واستدلوا على ذلك بقول الله تعالى: "من أوسط ماتعمون أهليكم"²⁷ .

²⁷ سورة المائدة، الآية 91.

حيث فسرهما ابن عباس بقوله الخبز والزيت وفسرها ابن عمر بقوله :الخبز والسمن أوالخبز
والزيت أو الخبز والتمر.

○ الكسوة:

أجمع الفقهاء على أن نفقة الكسوة واجبة على الزوج وقد استدلوا على ذلك بما يلي:
قال الله تعالى: "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف"²⁸.

وعن ز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده معاوية القشيري قال أتيت رسول الله - صلى
الله عليه وسلم- قال: فقلت ما تقول في نساءنا قال: "أطعموهن مما تأكلون، وأكسوهن مما
تكتسون".

وعن عمر بن الأحوص عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: "ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا
إليهن في كسوتهن وطعامهن"²⁹.

○ السكن:

يجب للزوجة على الزوج السكنى لقوله تعالى : "أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم"

²⁸سورة البقرة، الآية 233.

²⁹جميل فخري محمد غانم، المرجع السابق، ص 259-262.

³⁰ فإن وجبت النفقة على للمطلقة فللتي من صلب النكاح من باب أولى .ولأا لا تستغني عن المسكن للاستتار عن العيوب وفي التصرف والاستمتاع وحفظ المتاع.

○ العلاج:

أما نفقة التطيب والعلاج، وما يتبعها من ثمن دواء وغيره فالشافية والحنايلة والمالكية على عدم وجودها على الزوج ولا يوجد عند الحنفية ما يوجبها أيضا، وقد عللوا عدم وجوب هذا بأن مثل هذه النفقة واجبة لحفظ الأصل، فلا تجب على مستحق المنفعة وشبهوا ذلك بإصلاح العمارة المستأجرة فإذا لا تجب على المستأجر.

وبالنظر في الأدلة وردت في وجوب نفقة الزوجة على الزوج، نرى أن فرض النفقة جاء عاما، دون تحديد أو تخصيص، فكل ما يلزم لأي شأن من شؤون الحياة يسمى نفقة، فالرسول صلى الله عليه وسلم قال لهند بنت عتبة: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف"، فلم يحدد الرسول أن تكون هذه النفقة للإطعام والشراب والكسوة فقط، بل أذن لها بالنفقة دون تحديد، فتشمل النفقة كل ما تحتاج إليه المرأة وولدها.³¹

سادسا: الإخلال بالإلتزام بالنفقة وأثرها على القوامة.

قال الله تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا

من أموالهم".

³⁰ سورة الطلاق، الآية 6.

³¹ محمد سمارة، احكام وآثار الزوجية شرح مقارن لقانون الأحوال الشخصية، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع كلية الشريعة جامعة جرش 2010، ص 221-222.

هذه الآية من أدلة وجوب النفقة وهي من ركائز قوامة الرجال على النساء ومن ثم فإن إخلال الزوج ذا الإلتزام يمثل ديدا لركيزة من ركائز القوامة بل وسبب من أسباب فسخ العلاقة الزوجية من أصلها .

حينما أعطت الشريعة الإسلامية المرأة الحق في طلب التطلاق عند إعسار الزوج بالنفقة أو إمتناعه عن النفقة وهو موسر .

أما إذا امتنع الزوج عن النفقة بسبب الإعسار فقد اتفقوا الفقهاء على أن الزوجة إذا رضيتبالمقام معه فلا تطلق ولا فسخ ما دامت راضية بذلك بل لها الأجر والثواب اذ هي صبرت على ما ألم به من اعسار وعسى الله أن يجعل من بعد عسره يسرا .

ولقد اختلف الفقهاء في هذا الأمر فيرى الأئمة الثلاثة المالكي والشافعي وأحمد أنه يجوز للمرأة أن تطلب التطلاق لعدم الإنفاق حتى ولو كانت موسرة ذات مال .

أما الحنفية والظاهرية فرأيهم هو أنه لا يجوز للزوجة أن تطلب التطلاق للإعسار وإنما لها أن تطلب من القاضي أن يأذن لها بالاستدانة عليه ممن يجب عليهم نفقتها اذا لم يكن لها زوج³² .

³² حسين المحمدي بوادي ، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2006 ، ص 227 .

□ الفرع الثان ي : المعاشرة بالمعروف.

أولاً: معنى المعاشرة بالمعروف.

المعاشرة في اللغة هي المخالطة والعشرة اسم من المعاشرة والتعاشر فهي معاملة بمعنى مخالطة العشيرين والعشير هو الزوج ويطلق على المرأة أيضا وسمي ما يكون بينهما من مخالطة والحياة معاشرة جاء في تفسير قوله تعالى : "وعاشروهن بالمعروف"³³ أي يجب عليكم ايها المؤمنون أن تحسنوا عشرة نساءكم بأن تكون مصاحبتكم ومخالطتكم لمن بالمعروف الذي تعرفه وتألفه طباعهن ولا يستنكر شرعا ولا عرفا ولا مروءة .فالتضييق في النفقة والإيذاء بالقول والفعل وكثرة عبوس الوجه وتقطيعه عند اللقاء، كل ذلك يتنافى العشرة بالمعروف والغرض أن يكون كل منهما مدعاة سرور الآخر وسبب هنائه ومعيشته.

ثاني أ: دليله و حكمت ه

المعاشرة بالمعروف واجب شرعي بدلالة قول ه تعالى: "وعاشروهن بالمعروف"³⁴

وقوله تعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة

ورحمة"³⁵.

وقوله تعالى: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف"³⁶.

³³ سورة النساء، الآية 19.

³⁴ سورة النساء، الآية 19.

³⁵ سورة الروم، الآية 21.

كما أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أمر ا ففي حديث عن أبي هريرة أن رسول الله -
صل الله عليه وسلم- قال: "أعمل المؤمنين إيماننا أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائكم".
أما حكمته فإن الشريعة الإسلامية ربطت بين الزوجين برباط المحبة يضم بعضهم بعضا،
كما يضم اللباس الجسد فيكون كل منهما لباس للآخر قال الله تعالى: "هن لباس لكم وأنتم
لباس لهن"³⁷.

وطبقا لهذه الآية الكريمة فإن علاقة الزواج بين الرجل والمرأة من الناحية المعنوية مثل
ما بين اللباس والجسد من علاقة أي أن يتصلا قلباهما وروحاهما كل بالآخر، وأن يستر كلاهما الآخر
ويحمي كل قرينه من المؤثرات الخارجية الذي تفسد أخلاقه.

ثالث ٤: مقتضيات المعاشرة بالمعروف

1. ايفاء الزوجة حقها من المهر والنفقة

أما المهر فلا نزاع في وجوبه على الزوج حيث قال الله تعالى: "وآتوا النساء صدقاتهن نحلة"³⁸.

³⁶ سورة البقرة، الآية 228.

³⁷ سورة البقرة، الآية 186.

³⁸ سورة النساء، الآية 04.

وقال أيضًاً : "فما استمنعم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة"³⁹.

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفيية وجعل عتقها صداقها.

- التوسيع بالنفقة لقوله تبار وتعالى : "لينفق ذو سعة من سعته" ولقوله عليه الصلاة والسلام فيما

رواه البخاري "إذا أنفق الرجل على أهله نفقة يحتسبها فهي صدقة".

2. عدم الضرر بالمرأة:

إن من مقتضيات حسن العشرة والمعاشرة بالمعروف عدم الإضرار بالمرأة بأي صورة من

الصور، والإضرار بالزوجة نوع من الضرر العام المنهي عنه بل أشد حرمة لقوله تعالى

: "لا تضاروهن" وهذا في المطلقة في العدة فالتى في العصمة أولى بعدم الإضرار. والضرر المحضور

هنا يشمل سائر الضرر سواء كان بالقول أو الفعل وسواء كان ماديا أو معنويا.

ومن الضرر المعنوي العبوس في وجه الزوجة ورفع الصوت عليها والنظر إليها نظرة إزدراء وعدم

الإصغاء إلى كلامها وعدم الاكتراث والاهتمام.

وأيضاً إساءة الرجل وتعمقه في استعمال حقه في الطاعة والقرار في البيت فيمنع المرأة من

الخروج لزيارة والديها أو زيارة أقاربه.

3. التشاور والتراضي :

³⁹ سورة النساء، الآية 24.

التشاور الذي يعتبر كل اجتماع بشري وقد صرح بذلك القرآن فيما يتعلق بحق إبداء الرأي في فطام الطفل ورضاعه، ولم يجعل للرجل ولا للمرأة حق استئثار به دون الرجوع إلى صاحبه قال الله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة"⁴⁰.

ومن استشار الخطة في البنات لقوله عليه الصلاة والسلام: "آمروا النساء في بناتهن" أي استشيروهن في خطبة النساء .

ومن أوجه العشرة بالمعروف أيضا:

• أن يمازحها ويلطفها ويدع لها فرصا لما يجلو لها من مرح ومزاح، فقد روي أن الرسول -

صلى الله عليه وسلم - دخل على السيدة عائشة - رضي الله عنها - يوم عيد، فوجد

عندها فتاتين قد أخذتا تغنيان بأشعار حربية، ولما لم يكن إلا بيت واحد فقد استلقى

على فراشه وولى ظهره إليهن، ولما دخل أبو بكر عنف ابنته عائشة فقال - صل الله

عليه وسلم: "دعهن يا أبا بكر فإن لكل قوم عيد، وهذا عيدنا"

⁴⁰ سورة البقرة ، الآية 233

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية

⊖ ومنها أيضا الإغضاء عن بعض نقائصها ولاسيما إذا كان لها محاسن ومكارم، لما روي
عن

رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "لا يفرك (لا يبغضن) مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا
رضي منها آخر".⁴¹

⊖ ومنها العناية بمظهره أمامها، فإنه يعجبها منه ما يعجبه منها، يقول ابن عباس -رضي الله
عنه- "إني لأتزين لزوجتي ما تتزين لي".

⊖ ومنها مساعدة الزوجة في أعمال المنزل ولاسيما وقت مرضها وزحمة أعمالها اقتداء
بالنبي

-صلى الله عليه وسلم- في مساعدة أزواجه، روي أن السيدة عائشة رضي الله عنها سئلت
ما كان النبي -عليه الصلاة والسلام- يصنع في أهله؟ قالت: "كان عليه الصلاة والسلام
يخدم في مهنة أهله، ويقم بيته (يكنسه)، ويرفو ثوبه (يرقععه) ويخصف نعله، ويحلب
شاته، فإذا حضرت الصلاة قام إلى الصلاة".

⊖ -ومنها أيضا إعفاف الزوجة بالجماع، مراعاة لحقها ومصحتها في النكاح ودفعها
للفتنة عنها لعموم قوله تعالى: "فإن تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله".⁴²

وقوله تعالى: "نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم"⁴³ ولقوله -صلى الله عليه وسلم-

⁴¹ عبد الله ناصح علوان، آداب الخطبة والزفاف وحقوق الزوجين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ص 119-121.

⁴² سورة البقرة، الآية 222.

⁴³ نفس السورة، الآية 223 .

"وفي بضع أحدكم صدقة" يعني الجماع⁴⁴.

رابع ل: أثر الإخلال بواجب العشرة بالمعروف

إن الإخلال بواجب العشرة بالمعروف هو الإضرار بالزوجة وعدم معاملتها بالحسن وقد اختلف العلماء حول الجزاء، فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية إلى أنه لا يجوز التفريق بين الزوجين لسوء العشرة ، وذهب المالكية إلى القول بجواز التفريق لسوء العشرة اذا طلبت الزوجة ذلك.

وقد استدل الفريق الأول بأمرين:

الأمر الأول:

الحياة الزوجية لا تخلو من منغصات ولو فتح الباب للتفريق بسبب سوء العشرة لفرق بين كثير من الأزواج .

الأمر الثاني:

⁴⁴ صالح بن عبد الله العزيز آل الشيخ، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة ، الطبعة الأولى ، دار اعلام السنة،الرياض ،ص 229.

الفصل الأول : ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية

أن التفريق في هذه الحالة لم يتعين طريقا لخلاص الزوجة مما حل امن أذى ، فعلى القاضي أن يأمره بحسن العشرة وإلا أدبه بما يراه كفيلاً بحمايتها منه.

وقد استدل المالكية على رأيهم بأن إساءة عشرة المرأة على نحو لا تتحمل معه النقاء معزوها ضرر والضرر مرفوض بنص الشريعة في قول النبي -صلى الله عليه وسلم- : "لا ضرر ولا

ضرار"⁴⁵

المطلب الثاني : الجوانب الحقوقية للقوامة الزوجية

كما سبقت الإشارة فان القوامة الزوجية ليس تكليفا محضاً وإنما في مقابل ما كلف الشّرع به الزوج من التزامات تعتبر حقوقاً للمرأة ، جعل على الزوجة التزامات هي حقوق للرجل مصدقا لقوله تعالى: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف"⁴⁶.

وتتمثل الجوانب الحقوقية للقوامة الزوجية والتي هي التزامات على الزوجة اتجاه زوجها في :

← حق الطاعة بالمعروف

← حق الزوج في التأديب.

ان مصدر هذه الحقوق قوله : "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على

بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله والتي

⁴⁵ حسن صلاح الصغير عبد الله ،المرجع السابق،ص 109.

⁴⁶ سورة البقرة الآية 228.

تخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً⁴⁷.

□ الفرع الأول: حق الطاعة

حق القوامة يقتضي أن يكون للزوج حق الطاعة على جميع أفراد الأسرة بما فيهم زوجته، فطاعة الزوجة لزوجها واجب عليها فعصيان زوجها محرم عليها بل إنه من أعظم الحقوق⁴⁸.

أولاً: دليل ٤.

قد روت السيدة عائشة رضي الله عنها- أ قالت: "سألت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أي الناس أعظم حقاً على المرأة؟ قال: زوجها فقالت: فأبي الناس أعظم حقاً على الرجل؟ قال: أمه".

ويؤكد عظمة هذا الحق قول الرسول -عليه الصلاة والسلام- فيما يرويّه عنه قيس بن سعد:

⁴⁷ سورة النساء، الآية 34.

⁴⁸ جميل غانم، المرجع السابق، ص 78.

"لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله عليهن من الحق".

والسجود يدل على الخضوع بل هو أمثل طريقة للدلالة على الخضوع ولا يجوز لأحد أن يسجد لأحد مهما علا وعظم قدره ، فالسجود لله تعالى وحده ولو كان السجود مباحا لغير الله تعالى : لكان أحق الناس بالسجود أن تسجد المرأة لزوجها.

ومن عظم حق الطاعة أن قرنت الشريعة الإسلامية طاعة الزوج بإقامة الفرائض الدينية وطاعة الله عز وجل ، فقد روي عبد الرحمان بن عوف أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم - قال:

"إذا صلت المرأة خمستها ، وصامت شهرها ، وحفظت فرجها ، وأطاعت زوجها ، قيل لها ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت".

وقد وصف الله سبحانه وتعالى الزوجات الصالحات فقال: "الصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله"⁴⁹. أي مطيعات لله تعالى ولأزواجهن قائمات بما عليهن من حقوق

⁴⁹ سورة النساء، الآية 34.

ويحفظن ما يجب عليهن من الفروج والبيوت والأموال والأسرار، فيحفظن أنفسهن عن الفاحشة، وأموال أزواجهن عن التبذير، ويومن من التفريط والضياع، ويحفظن ما يجري بينهن وبين أزواجهن من أسرار⁵⁰.

فطاعة الزوج هي أول صفات المرأة الصالحة، ويؤيد ذلك ما رواه أبا أمامه عن الرسول - صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيرا له من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها أسرتَه وإن أقسم عليها أبرته وإن غاب نصحته في نفسها و ماله".

ثانيا: مظاهر طاعة المرأة لزوج لها.

يبين لنا الحديث الشريف التالي مجموعة من هذه المظاهر والذي يرويه معاذ بن جبل عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تأذن في بيت زوجها وهو كاره، ولا تخرج وهو كاره، ولا تطيع فيه أحدا، ولا تعزل فراشه، ولا تضربه، فإن كان

⁵⁰ غانم، المرجع السابق، ص 78

جميل فخري محمد

هو أظلم فلتأته حتى ترضيه ، فإن قبل منها فيها ونعمت ، وقبل الله عذرها وأفلح حجتها ولا إثم عليها ، وإن هو لم يرض ، فقد أبلغت عنه الله عذرها".⁵¹

ومن هذه المظاهر:

1. أن لا تدخل أحدا بيته إلا بإذنه فقد روى عمرو بن الأحوص عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أنه قال في حجة الوداع: "ألا إن لكم على نساءكم حقا ولكم على نساءكم حقا فأما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرمون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكروهون ، ألا وإن حقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وإطعامهن".

⁵¹غانم، المرجع نفسه، ص81.

2. أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه ، فعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال سمعت رسول الله - صل الله عليه وسلم- يقول: "إن المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره، لعنها كل ملك في السماء، وكل شيء مرت عليه غير الجن والإنس حتى ترجع".

3. أن لا تطيع أحدا سوى زوجها، ولا تسمح لأحد حتى ولو كان أبوها أو أمها بالتدخل في الشؤون الخاصة مع زوجها على سبيل الإفساد بينهما. فلو صدر أمر من زوجها فإن الواجب عليها تنفيذ أمر زوجها ، لَأ ا انتقلت إليه وصارت الولاية له عليها وأمرها بيده دون أهلها.

4. أن تستجيب لحاجة زوجها إذا طلبها، ويحرم عليها أن تمتنع عن فراشه، فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -صل الله عليه وسلم- قال: "إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح".

وفي رواية عن أبي هريرة أن رسول الله -صل الله عليه وسلم- قال: "والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطا عليها، حتى يرضى عنها".

5. أن لا تؤذي زوجها ، وأن لا تسيء إليه، فعن معاذ بن جبل -رضي الله عنه- عن النبي -صل الله عليه وسلم- قال : "لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين:

لا تؤذيه ،قاتلك الله،فإنما هو عندك دخيل يوشك أن يفارقك إلينا".⁵²

6. أن تحرص على إرضاء زوجها ،فإن غضبت أو عصت زوجها عليها أن ترجع عن عصيا
اوغضبها ، وتعتذر لزوجها وتسارع إلى إرضائه حتى يسامحها ويرضى عنها،فمن عبد الله بن عمر
-رضي الله عنهما- قال قال رسول الله -صل الله عليه وسلم-:"أثنان لا تجاوز صلاتهما
رؤوسهما:عبد آبق من مواليه حتى يرجع،وامرأة عصت زوجها حتى يرجع".

7. أن لا تصوم نافلة إلا بإذنه،ولا تعتمر نافلة ولا تحج تطوعا أما الفريضة فإا تستأذن
مجاملة،فإن لم يأذن أد،لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.فمن أبي هريرة -رضي الله عنه-
أن رسول الله-صل الله عليه وسلم- قال:"لايحل للمرأة أن تصوم وزوجهاشاهد إلا بإذنه،ولا
تأذن في بيته إلا بإذنه،وما أنفقت من نفقة من غير أمره،فإنه يؤدي إليه شطره".

8. أن لا تعطي شيئا من بيته إلا بإذنه سواء أكان الإذن خاصا أم عاما،و أن تصون عرضها
وشرفها،وأن تبر بقسمه،ولا تكون محنتة لزوجها.

□ الفرع الثاني: حق الزوج في التأديب

⁵²فخري،المرجع نفسه، ص81.

إن من حقوق الزوج على زوجته حق التأديب وهذا من مقتضيات حق القوامة للرجل على

المرأة والأسرة وهي مسؤولية لا يمكن أن تنضبط إلا لمن كان له حق القوامة سلطة التأديب⁵³.

والمرأة فيما يجب عليها قد تكون غير ملتزمة بتأديته وقد تكون من النوع الذي لا ينفع

معها التوجيه والنصح والإرشاد فقد يتحقق نشوز الزوجة الذي يعرف هذا الأخير على أنه الإرتفاع

والعلو، فهو امتناع المرأة من أداء حق الزوج أو عصيانه أو اساءة العشرة معه ومن مظاهرها:

← امتناع المرأة عن المعاشرة في الفراش.

← مخالفة الزوج وعصيانه فيما ي عليه.

← ترك طاعة الزوج فيما أمر به وكان من المعروف خدمته والقيام على مصالحه وسائر

حقوقه.⁵⁴

← سوء العشرة في معاملة الزوج والتسليط عليه بالألفاظ البدئية.

لقد جعلت الآية الكريمة علاج النشوز داخل الأسرة بين الزوجين ولذا من الخطأ أن يتدخل

الأهل قبل أن يتبع الزوج في علاج زوجته ما رسمه الله تعالى له، وهي كما بينتها الآية الكريمة.

⁵³ جميل فخري، المرجع نفسه، ص 82

⁵⁴ جميل فخري محمد غانم، المرجع نفسه، ص 84.

أولاً: الموعظة الحسنة

دعت الآية الكريمة الزوج أن يبدأ بوعظ زوجته ، ويبين لها ما يدور في خلدته من وساوس، وعدم قدرته على التجاوز عن عصياها وما يصدر منها من أفعال سيئة ، وينصحها بالعودة إلى رشدتها وصوابها وترك العصيان ومخالفة أوامره، فإن من النساء من تستجيب بالوعظ بالكلمة الحسنة، ولا تحتاج إلى إجراء آخر.

والوعظ يختلف باختلاف حال المرأة فمنهن من يؤثر في نفسها التخويف من الله عز وجل وعقابه على النشوز ، ومنهن من يؤثر في نفسها التهديد والتحذير من سوء العاقبة في الدنيا كشماتة الأعداء، والمنع من بعض الرغائب كالثياب الحسنة والحلي، والرجل العاقل لا يخفى عليه الوعظ الذي يؤثر في قلب زوجته.⁵⁵ ثانيًا: الهجر في المضجع.

والمقصود بالهجر، الهجر الجميل من غير جفوة موحشة لقول الله تعالى: "واهجروهن هجرا جميلا"⁵⁶، لذلك لا يجوز أن يكون الهجر في الكلام فوق ثلاثة ليال، فعن أبي أيوب الأنصاري -

⁵⁵ جميل فخري محمد غانم، المرجع نفسه، ص 84.

⁵⁶ سورة المزمل، الآية 9.

رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه
فوق ثلاث أيام "

ولا يصح هجر الفراش أو البيت، وإنما الهجر في الفراش نفسه، وذلك لماله من تأثير على
الزوجة التي تحب زوجها، فإن اجتماع الزوجين في المضجع يثير شعور الزوجية، ويسكن كل من
الزوجين إلى الآخر، فإن هجر الزوج زوجته وهو بجانبها يكون دافعا لها حرصا على الحياة الزوجية
للسؤال عن سبب نفوره فيجبها، ثم يبدآن بحل الخلاف بينهما وترتدع الزوجة عن نشوزها
ويحللوثام محل الخلاف.

ولكن هناك من النساء من تبدل حسنها وخشن طبعهن، ولا يفيد معهن الهجر، فكان لابد
من إجراء آخر.

ثالث ١ : الضرب

لقد جاء الضرب بعد استنفاذ وسيلتي الوعظ والهجر على سبيل الإباحة لا الإيجاب، ولا
يسأل الرجل فيما ضرب زوجته فعن جابر بن عبد الله عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
"... فاضربوهن ضربا غير مبرح" وروي عن عمر بن الخطاب عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -
قال: "لا يسأل الرجل فيما ضرب امرأته".

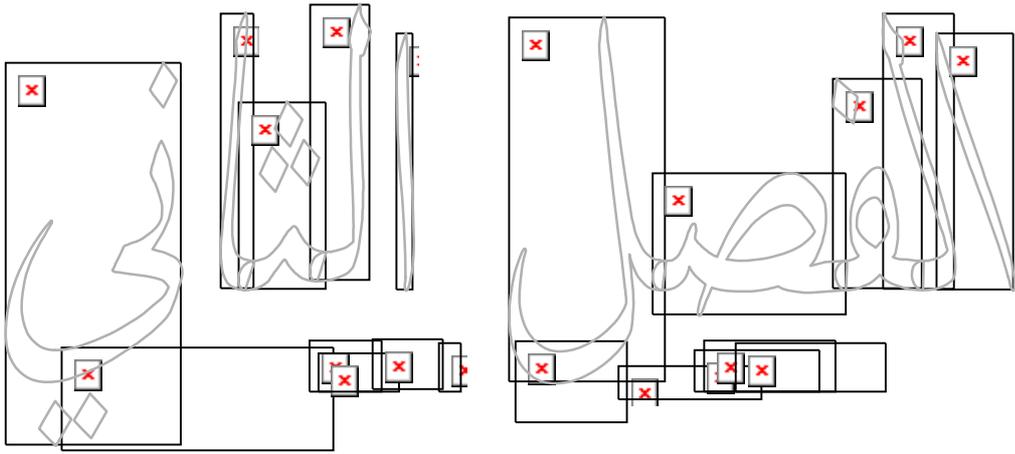
والضرب المسموح به أن يكون غير مبرح لا يكسر عظما ولا يهشم لحما، كما لا يجوز ضرب الوجه أو الضرب بما هو مهين كالضرب بالنعل لأن المقصود منه التأديب ، وقد فسره ابن عباس -رضي الله عنه- بالسواك ونحوه اليد والقصبه الصغيرة⁵⁷.

ومع هذه الإباحة إلا أن الإسلام نفر منه حتى لا يسيء الزوج استعماله أو يسيء به المعاملة ،ولا يلجأ إلى الضرب إلا في حالة كوا وسيلة لابد منها للردع والتأديب حيث أن هناك نوع من النساء لا ينفع معهن إلا الضرب، أو تكون وسيلة لتفادي كارثة الطلاق. يقول علماء النفس: "إن بعض النساء يصبن بنوع من المرض لا يجدي معهن إلا الضرب".

وهذه الخطوات مرتبة لا ينتقل من خطوة إلى أخرى حتى يستنفذ الخطوة السابقة او يغلب على ظنه عدم جدواها⁵⁸.

⁵⁷ جميل فخري محمد غانم، المرجع السابق، ص26.

⁵⁸ محمود السرطاوي، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، الطبعة الأولى، دار العدوي، عمان، الأردن، 1981، ص 130.



المبحث الأول: مظاهر القوامة الزوجية في قانون الأسرة الجزائري.

ان القانون رقم 11/84 المؤرخ في 09 جوان 1984 المتضمن قانون الأسرة لم يعدل منذ تاريخ صدوره رغم التغيرات الاجتماعية التي عرفها ا تمتع في هذه الحقبة من الزمن ، و بات من الضروري مراجعته لجعله يستجيب لتطلعات التغيير المعلق عنها من قبل العديد من شرائح ا تمتع ، و كذا لجعله ينسجم مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف بلادنا ، لا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة انطلاقا من هذا المنظور ، كلف فخامة رئيس الجمهورية خلال شهر أكتوبر 2013 وزير العدل حافظ الأحكام بمراجعة قانون الأسرة الذي نصبه لجنة لهذا الغرض و قد لاحظت هذه اللجنة أن الأسرة الجزائرية قد تغيرت من عائلة أبوية ، يشرف عليها الزوج الى عائلة قائمة على التعاون العائلي ، و اقترحت تبعا لذلك تعديلات مستعجلة و التي هي موضوع الأمر الصادر بعد ذلك تحت رقم 02-05 تماشيا مع أحكام الدستور الذي يكرس المساواة بين المواطنين.⁵⁹

لقد صدر الأمر رقم 02/05 المؤرخ في 18 محرم 1426 الموافق ل 27 فيفري 2005

⁵⁹ عقاب العربي، ملاح قادة، قانون الأسرة الجزائري على ضوء التعديل الجديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم القانونية و الادارية ، غير منشور، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، 2006، ص.6.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

معدلا ومتمما للقانون رقم 11/84 المؤرخ في 09 رمضان 1404 الموافق ل 09 يونيو

1984 والمتضمن قانون الاسرة و المصادق عليه بموجب القانون رقم 09/05 المؤرخ في

25 ربيع الأول عام 1426 و الموافق ل 04 مايو 2005⁶⁰

من بين الاحكام الملغاة منها المادتين 12 و 63 المتعلقة بالولاية و المادتين 38 و 39

اللتان كانتا تنصان على حقوق وواجبات الزوجة لأن الامر الحالي أصبح يعدد حقوق وواجبات

مشتركة من باب تقسيم المسؤولية بين الزوجين .

و من بين الأحكام المعدلة تلك الخاصة بتوحيد سن الزواج بين الرجل و المرأة .

وهذا ما سنعالجه في مبحثنا هذا مظاهر القوامة الزوجية المتمثلة في:

← حقوق وواجبات الزوجة على زوجها.

← النفقة الزوجية .

← الولاية في الزواج.

حيث قسمناه الى ثلاث مطالب:

⁶⁰القانون رقم 09/05 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1426 و الموافق ل 04 مايو 2005

المطلب الاول : النفقة الزوجية

المطلب الثاني :الولاية في الزواج

المطلب الثالث: حقوق وواجبات الزوجة على الزوج

المطلب الأول : النفقة الزوجية

من المقرر شرعا ان انتقال الزوجة الى البيت الزوجية و اختلاء الزوج ا في بيته ، يرتب عليه الاثار الشرعية و التي من بينها النفقة الزوجية التي هي حق للزوجة على زوجها ينص عليها الكتاب و السنة و القانون ، فالمشرع الجزائري اوجبها بدوره على الزوج لزوجته و لها ان تطالب ا بمقتضى عقد الزواج الصحيح ، لكن وفق معايير و شروط معينة .

الفرع الأول: مفهوم النفقة الزوجية

نفقة الزوجة حق أصيل من حقوقها الواجبة على زوجها بسبب عقد الزواج.

اولا :تعريف النفقة:

عرفها المشرع الجزائري في المادة74 من قانون الأسرة الجزائري حيث جاء فيها"تشمل النفقة

الغذاء والكسوة العلاج والسكن وأجرته و ما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة"⁶¹ومن

⁶¹جميل فخري غانم، المرجع السابق، ص221.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

خلال هذه المادة يتضح لنا أنه تم تعريفها وفقا لمشملا من غذاء و كسوة و علاج و سكن وأجرته و ما يعتبر من الضروريات أو ما يلزم للمعيشة بحسب المتعارف بين الناس ، و في ذلك إقتداء بالأئمة الأربعة غير أن المشرع الجزائري أضاف إلى ما تشمله النفقة عندهم نفقة العلاج و جعلها في المرتبة الثالثة لأهميتها و قدمها على نفقة السكن و أجرته عندما يتعذر توفره. و كذلك أضيف في ختام هذه الفقرة ما يعتبر من الضروريات في العرف و العادة.

ثانيا :مشروعية النفقة الزوجية:

نص المشرع الجزائري في المادتين 38 و 37 قبل التعديل من قانون الأسرة في تنظيم حقوق الزوجة وحصرها في حقوق مالية ، وأخرى و ليست كذلك، وفي مقدمة هذه الحقوق المالية حق النفقة الشرعية، إذ جاء في المادة 74 بعد التعديل ما يلي " :تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه ببنية مع مراعاة احكام المواد 78 و 79 و 80 من هذا القانون"⁶²

ثالثا :شروط وجوب النفقة الزوجية:

لقد أورد المشرع الجزائري في المادة74من قانون الأسرة الجزائري إلى التفرقة بين الزوجة المدخول ا و غير المدخول ا و التي جاء فيها " :تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها

⁶² بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري(الزواج و الطلاق)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، ص171.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

أو دعوتها إليه بينة مع مراعاة أحكام المواد 78 و 79 و 80 و من هذا القانون . " و ن
ثمة فلا نفقة لمن كان زوجها فاسدا لانعدام حق الاحتباس الواجب في العقد الصحيح، أما من
كان زوجها صحيح فإنه حتى إن لم يتم الدخول الا يسقط حقها في النفقة متى برهنت على
قبولها للاحتباس و إثبات ذلك بالبينة

رابعا: مشمولات النفقة:

تشمل النفقة الزوجية حسب ما نص عليه المشرع في المادة 78 من ق أ ج "تشمل النفقة
الغذاء و الكسوة و العلاج و السكن أو أجرته، و ما يعتبر من الضروريات في العرف
العادة⁶³ . "

و من خلال هذه المادة يتبين أن النفقة تتكون من الأصناف التالية:

- Ⓒ الطعام و الشراب.
- Ⓒ اللباس و الكسوة.
- Ⓒ المسكن الصالح أو أجرته حسب يسار الزوج.
- Ⓒ العلاج بالقدر المعروف.
- Ⓒ الضروريات في العرف و العادة.

⁶³ بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص 174.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

و قد وردت عناصر النفقة الزوجية في المادة 78 ق أ ج على سبيل المثال لا الحصر، بدليل أن المشرع الجزائري أضيف في ختام الفقرة و ما يعتبر من الضروريات في العرف و العادة حيث لم يتم بحصره في أمور معينة.¹

_الغداء و الكسوة و العلاج.

تعتبر هذه النفقات من أهمها درجة و لهذا الاعتبار فقد أورد المشرع الجزائري ما تشمله النفقة إذ تعتبر من أساسيات الحياة فعلى الزوج أن يوفرها لزوجته بقدر وسعه و حسب المعروف.

• الطعام:

إن تقدير نفقة الطعام يجب أن لا يقل عن الحد الأدنى الذي يستطيعه الزوج، فإن كان موسرا فرضت عليه نفقت الموسرين، و لو معسرا نفقة المعسرين، و لو متوسطا نفقة الوسط، أي حسب ما يناسب الزوج من الأصلح و الأيسر في الدفع يوميا أو أسبوعيا أو شهريا أو سنويا .

• الكسوة أو اللباس:

ذكر المشرع الجزائري بأن نفقة تطيب الزوجة و ثمن علاجها يقع على عاتق الزوج دون غيره، قد أضافه بسبب ازدياد الحاجة للعلاج و كذلك مسايرة متطلبات العصر الحالي، فلم يقتصر العلاج على محاربة المرض الحال بالشخص و إنما امتد إلى الرعاية الطبية في حالة إصابة الزوجة بأمراض خطيرة مثل: مرض سلطان الثدي الذي أصبح منتشرا بكثرة .

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

¹ عبد الفتاح تقيه، قانون الأسرة بأحدث الاجتهادات القضائية و التشريعية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص 189.

نفقة المسكن: نص المشرع الجزائري على نفقة المسكن في المادة 78 ق أ ج في المرتبة الرابعة، حيث أوجب على الزوج أن يؤمن لزوجته مسكن لائق إما يملك أو كراء أو إعارة أو وقف لقوله تعالى " : أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم " ⁶⁴.

□

ما يعتبر من الضروريات عرفا وعادة:

و يقصد به المشرع أنه للزوجة نفقة ما يعتبر من الضروريات عند النساء بني قومها من عائلة أبيها كأختها و ابنة أخيها و مثيلا مما اعتدن و تعارفن عليه في حيان و هذه النفقة تختلف من مكان إلى آخر و من زمان إلى آخر، و ما يلاحظ أن المشرع لم يحصرها لكنه قيد هذا النوع من النفقة بالعرف والعادة حتى لا يكون هناك مبالغة أو إجحاف بين مصالح الزوجين الفرع الثاني: تقدير النفقة واستحقاقها.

⁶⁴ سورة الطلاق، آية 6.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

إذا كان المشرع الجزائري منح للزوجة حق النفقة ولها كأثر من آثار ال رابطة الزوجية، و هذا الحق مقر لها مقابل احتباسها، ولكن هناك عدة مشاكل تثور حول تقدير النفقة وتاريخ استحقاقها.

أولاً: تقدير النفقة.

إذا كانت نفقة الزوجة واجبة على زوجها فإن معرفة مقدارها ضروري، حتى يمكن للزوجة مطالبة زوجها ا إذ امتنع عن إيصالها إليها، وأن كيفية استفاء نفقة الزوجة، يتم بواسطة طريقتين وهما:

1. يقة تمكين :

خلاصة هذه الطريقة أن تكون في بيت الزوجية ما تنفق منه المرأة على نفسها ولا يتخصص ذلك بالإنفاق بل تشيعه عناصر أخرى⁶⁵ والتمكين هو الأصل في الإنفاق والطريقة المثلى لذلك بل وهي الملائمة و للائقة بزوجين جمعتهما كلمة الله وربطت بينهما ا ربطة النكاح وجعل الله تعالى بينهما مودة ورحمة قال اللّعالى⁶⁶ "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة".

2. طريقة تمليك:

⁶⁵ محمد كمال الدين، الزواج والطلاق في الفقه الإسلام،، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع لبنان، 2008، ص 282.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

و تكون حال الاختلاف مع الزوج و النزاع في أدائه واجب النفقة و امتناع عن توفير مستلزما ا فإن لها أن تطلب منه تقديم تعاقدتها بالمعروف لتتولى هي الإنفاق على نفسها ، فإذا رفض ترفع الأمر للقاضي وما يحكم به من نفقة يكون ملكا للزوجة ودينا في ذمة الزوج من تاريخ الامتناع عن الإنفاق ، ولا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء وقد نصت المادة 79 من قانون الأسرة الجزائري على ما يلي " :يراعي القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين و ظروف المعاش ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم ."

وبالنظر لهذه المادة يجب أن تراعي أحوال وأسس معينة حتى يتم التقدير السليم لقيمة النفقة و تتمثل هذه الأسس بالنسبة للمشرع الجزائري وفقا لنص المادة المذكورة أعلاه ، فإن تقدير النفقة يخضع للسلطة التقديرية للقاضي المختص فإنه يجب عليه أن يراعي عنصرين هامين :

العنصر الأول حالة الزوج المالية والعنصر الثاني ظروف المعيشة وتغير الأسعار في الأسواق ، على أن يراعي في هذا أن لا تقل النفقة عن الحاجات الضرورية مهما كان وضع الزوج من العسر ،ومن هنا تجوز زيادة النفقة قبل مضي سنة على فرض النفقة إلا في الحالات الاستثنائية الطارئة ، لأن الغالب أن الأسعار لا تتبدل في أقل من تلك المدة..⁶⁶ ثانيا :استحقاق النفقة:

1. حالات استحقاق النفقة.

⁶⁶ محمد كمال الدين ، المرجع نفسه، ص141.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

من دراسة المادة 74 من القانون الجزائري نستخلص بأنه تجب النفقة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكما حتى ولو كانت موسرة أو مختلفة عنه في الدين

- الزوجة الموسرة :

تجب نفقة الزوجة على زوجها و لو كانت موسرة، ولئن كان الأصل المقرر شرعا أن من كان ذا مال فنفته في ماله، إلا أن الزوجة استثنت من هذا الأصل.⁶⁷ - الزوجة غير المسلمة :

تجب نفقة الزوجة على زوجها ولو كانت مختلفة معه في الدين، و هذا ما يتفق وأحكام الشريعة لأن سبب وجود نفقة الزوجة هو احتباسها على ذمة زوجها بموجب العقد الصحيح و هذا الاحتباس يتحقق سواء كانت معه في الدين أو تدين بدين سماوي كالمسيحية ، فالزوج يلزم بالإففاق على زوجته غير المسلمة.

- الزوجة المريضة :

تستحق النفقة إنفاقا للزوجة المريضة سواء مرضت عنده و بعد الزفاف أم كانت مريضة حين الزفاف..⁶⁸

- تاريخ استحقاق النفقة:

⁶⁷ مناعية سمية طلاحوي سارة-حمبلي مريم، أحكام النفقة الزوجية وفقا للتعديلات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، غير منشور، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2014-2015، ص25.

⁶⁸ شاوي نادي-فاضل فيروز، مذكرة تخرج النيل شهادة ليسانس النفقة الزوجية في قانون الأسرة الجزائري، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص15.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

تنص المادة 80 من قانون الأسرة الجزائري "تستحق النفقة من تاريخ رفع الدعوى وللقاضي أن يحكم باستحقاقها بناء على بينة لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى " و عليه

فإن تاريخ استحقاق النفقة يبدأ من تاريخ رفع الدعوى و تسجيلها في كتابة الضبط بالمحكمة إلى تاريخ صدور الحكم، لا يجوز للقاضي أن يحكم بالنفقة لما قبل رفع الدعوى و لا لما بعد صدور الحكم إلا في الحالة التي يتضمن فيها الحكم القضاء بالطلاق و إسناد حق الحضانة إلى المطلقة حيث يجوز الحكم في مثل هذه الحالة بنفقة مستقبلية للأولاد كما يجوز للمحكمة أن تحكم بنفقة مؤقتة للزوجة أو الأولاد بموجب حكم تمهيدي أثناء إجراءات الموافقة ثم تفصل فيها بصفة آتية مع الفصل في موضوع النزاع. ولقد أجاز القانون استثناء أن يقدرها لمدة سابقة عن رفع الدعوى و ذلك تقدير للظروف التي تكون فيها المرأة و التي أحرأ عن رفع الدعوى لكي تفتح فرصة لزوجها لمراجعة نفسه، غير أن المشرع منع على القاضي أن يحكم بالنفقة بمدة أكثر من سنة قبل رفع الدعوى وأن لا يرجع حكمه قبل مرور سنة على الحكم و ذلك حسب نص المادة 79 "يراعي القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين و ظروف المعاش ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم ."

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الجزائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

ولكن الحكم بالنفقة فيما قبل الدعوى بسنة يحتاج إلى دليل من المرأة يثبت امتناع الرجل
ولكن الحكم بالنفقة فيما قبل الدعوى بسنة يحتاج إلى دليل من المرأة يثبت امتناع الرجل على
الإنفاق خلال هذه المدة كلها.¹

فإن انعدمت البينة تعذر القول و الإشهاد بادعاء الزوجة ذلك فالأصل في وجوب النفقة
أن تثبت بمجرد امتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته ولو امتد ذلك سنوات، إلا أن القانون منع

1. بلحاج العربي، المرجع السابق ص 175، 176.

الحكم بالنفقة لمدة سنة سابقة عن الإدعاء حتى لا يترك مجالاً لإرهاق الزوجة لزوجها، إذ تترك
مطالبتها بالنفقة سنوات كثيرة ثم تطالبه مرة واحدة فيقع في الحرج والضييق.⁶⁹

□ الفرع الثالث: سقوط النفقة الزوجية.

إن مسألة حق النفقة لم يتعرض له قانون الأسرة الجزائري بشكل محدد و هذا ما يجب علينا
إذا أردنا أن نتحدث عن حالات سقوط النفقة الزوجية المقررة شرعاً وقانوناً، أن نبحث عنها في
المفهوم المخالف لما ورد النص عليها في المواد 37 و 74 و 75 وما بعدها قانون الأسرة (المادة
37 ق أ ج قبل التعديل.)

أولاً: حالات سقوط النفقة الزوجية.

⁶⁹ بلحاج العربي، المرجع السابق، ص 176.

النفقة الواجبة أو المفروضة قضاء أو رضاء لا تسقط حسب ما ورد في القواعد العامة للفقهاء

الإسلامي إلا في الحالات التالية:

1. نشوز الزوجة:

المشروع الجزائري أشار إلى نشوز الزوجة في المادة 38 قبل التعديل، أما بعد التعديل لم

يتطرق إلى نشوز الزوجة تطرق إلى مسألة النشوز كل من الفقه الشافعي و الفقه الحنبلي.

بالنسبة للفقهاء الشافعي فنفقة الناشئة تسقط باختلال شرط من شروط وجودها ، فإذا نشزت

سقطت نفقتها في اليوم الذي نشزت فيه وان عادت عاد لها حقها .

أما بالنسبة للفقهاء الحنبلي ، فالمرأة الناشئة لا تستحق النفقة بما يلي:

(1) إذا خرجت من بيت الزوجية بغير إذن الزوج.

(2) إذا امتنعت عن تسليم نفسها إليه و طاعته.

(3) إذا امتنعت عن الانتقال معه إلى مسكن أمثالها.

(4) إذا امتنعت عن السفر معه.

وإذا سقطت نفقة المرأة بنشوزها ، فعادت عن النشوز و أطاعت زوجها، وكان الزوج حاضرا

عادت نفقتها لزوال المسقط لها ووجود التمكين المقتضي للنفقة⁷⁰ .

⁷⁰ ممدوح عزمي، دعوى النفقة، دار الفقه الجامعي، مصر، 2008، ص 25.

2. الزوجة المرتدة:

تسقط النفقة إذا ارتدت الزوجة عن الإسلام أي دخلت في دين غير الإسلام حتى ولو كان ديناً كتابياً، كذلك إذا ارتدت إلى غير دين أصلاً كالإلحاد وتسقط نفقتها لأن حق احتباسها للرجل يبطل برداً⁷¹.

3. الزوجة المحبوسة:

نتطرق إلى مسألة الزوجة المحبوسة، رأى الفقه الشافعي بقوله: أن سجن الزوجة ولو ظلماً يسقط نفقتها. فإذا كانت الزوجة محبوسة بأحد الأفعال الممنوعة كأن تكون سرقت أو قتلت أو زنت ودر حكم - عليها بالحبس أو السجن لعدد من الشهور أو السنوات، ودخلت السجن لقضاء مدة العقوبة المحكوم عليها فإن حقها في النفقة يسقط.

4. الزوجة المغضوبة:

الزوجة المغضوبة هي الزوجة التي غضبها غاضب وحال بينها وبين زوجها لذا لا تستحق النفقة عليه مدة غضبها لأن الغضب سبب ليس من قبله وقد فات عليه حقه في الاحتباس فهو كحبسها ظلماً.⁷² 5. الزوجة المريضة:

⁷¹ محمد سمارة، قانون الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، سوريا، 2011، ص 229.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

المريضة وهي التي أصابها مرض عضال فأعجزها عن القيام بوظائفها المنزلية و صارت غير صالحة⁷³ بالإضافة إلى حالات سقوط النفقة التي سبق ذكرها هناك حالات أخرى تطرق إليها الفقهاء و التي نوجزها في النقاط التالية:

- ⊖ الإبراء الذي تسقط فيه الزوجة عن حقها في النفقة.
- ⊖ موت أحد الزوجين ، إذ تنقطع النفقة بوفاة أحد الزوجين.
- ⊖ الزوجة المسافرة بدون أن يكون معها زوجها.
- ⊖ الزوجة المحترفة أو الموظفة التي تشتغل بعمل يقتضي خروجها من البيت ، ومنعها زوجها عن العمل فلم تتمكن لا نفقة لها على زوجها.
- ⊖ الحاجة لا نفقة لمن تخرج للحج، و لو مع محرم لها نظير عدم احتباسها له، أما إذا خرج معها حاجا ثبت لها ويجب عليه إطعامها و كسوها بمنعها الزوج من الاستمتاع ، ولو دون وطء.
- ⊖ إذا امتنعت الزوجة من الانتقال إلى منزل الزوج .

ثانيا : حالات عدم سقوط النفقة الزوجية.

تتمثل هذه الحالات في:

- الخروج من مسكن الزوجية لسبب مباح شرعا:

⁷² عبد الوهاب خلاف، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، دار القلم للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الكويت، 2000 ص 107.

⁷³ عبد الوهاب خلاف، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، دار القلم للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الكويت، 1990 ص 107.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

مثال ذلك ما أجازه الأحناف للزوجة من الخروج إلى والديها في كل جمعة مرة، إن لم يكونا قادرين على زيارة، كذلك محارمها في كل سنة مرة.

المشرع الجزائري تكلم عن حق المرأة في زيارة أهلها من المحارم في نص المادة 1/37، قبل التعديل أما بعد التعديل فألغاهما. كذلك يحق للزوجة الخروج دون إذن زوجها إذا خرجت لتعلم أصول دينها الذي يجهلها الزوج ففي هذه الحالة لا تسقط النفقة للزوجة⁷⁴.

- الخروج من مسكن الزوجية لسبب مستند إلى عرف.

العرف هو ما تواتر الناس على إتباعه، أي تكون عادة معينة تواتر البشر على إتباعه و أصبحت ملزمة لكل و في الإخلال ا قد يتعرض الفرد لاحتقار الآخرين و المقصود بالعرف هنا العرف الساري في نطاق الشرع أي الذي لا يتعارض مع نص كتابي أو سنة الرسول صلى الله عليه و سلم فيجوز للزوجة الخروج لشراء الأشياء الخاصة بالنساء.

- الخروج من مسكن الزوجية بسبب توافر حالة الضرورة:

الضرورة هي حالة تعيق بالإنسان و دد نفسه و ماله، بحيث يضطر الشخص بإتيان فعلا قد يكون مجرماً لإزالة هذا الضرر المحدق به⁷⁵.

⁷⁴ ممدوح عزمي، دعوى النفقة، دار الفقه الجامعي، مصر، 2008، ص 31.

⁷⁵ ممدوح عزمي، المرجع نفسه، ص 32.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

و مثال ذلك :خروج الزوجة من مسكن الزوجية المشرف على الا يار و تستند حالة
الضرورة إلى قوله تعالى " :وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه".⁷⁶ -اشتراط المرأة
العمل خارج البيت:

إذا اشترطت المرأة العمل خارج البيت في العقد أو استمرارها فيه ، ورضا الزوج بعمل الزوجة
أو سكت فإن النفقة لا تسقط في حقها، ومع هذا فلا مانع يمنع الزوج عن الرجوع عن الإذن
لزوجته بالعمل خارج البيت، والعمل المقصود هنا هو العمل الشريف والنظيف في اتمع⁷⁷ .
الاستقلالية المالية:

كما قضت المادة 37 من الأمر 02-05 بقولها " لكل واحد من الزوجين ذمة مالية
مستقلة عن الأخرى ، غير أنه يجوز للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو في عقد رسمي
لاحق حول الأموال المشتركة بينهما و تحديد النسب التي تؤول إلى كل واحد منهما "

إن الأصل في الشريعة الإسلامية أن يكون لكل من الزوج و الزوجة ذمة مالية مستقلة وهذه
قاعدة مقررة في الشرع الإسلامي منذ 14 قرنا لقوله عز وجل: " للرجال نصيب مما كسبوا
وللنساء نصيب مما اكتسبن"⁷⁸

⁷⁶ سورة الأنعام، الآية 119.

⁷⁷ بلحاج العربي، المرجع السابق، ص 179-178.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الجزائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

مما يفيد بأن ولاية المرأة على مالها ولاية كاملة، فلها الحق في التصرف في مالها بكل حرية، كما لها الحق في أن تدبر أموالها في أمور تجارية أو غيرها. و ليس للزوج أن يمنعها، فهي تحتفظ بشخصيتها عند زواجها، و إبقاء ذمتها المالية مستقلة عن ذمته.

وبالرغم من هذا كله تبقى المرأة مستحقة للنفقة المقررة شرعا لها ، كأثر من آثار الرابطة الزوجية مقابل احتباسها تأخذ من الزوج حتى و إن كانت الزوجة غنية و سواء كان الزوج موسرا أو فقيرا . و هذا ما قرره المادة 74 من قانون الأسرة بقولها " تجب نفقة الزوجة على زوجها... " غير أن الأشكال يطرح بالنسبة للمرأة التي تخرج للعمل فهل يسقط حقها في النفقة لانعدام عنصر الاحتباس؟ و ما الحكمة من تحميل الرجل هذا الالتزام؟

يرى بعض الفقهاء أنه من غير العدل أن يكلف الزوج بالنفقة على زوجة تعمل، و تظل هي تجني الأموال التي قد تجعلها في غنى عن نفقتها، فعنصر الاحتباس غير موجود بالنسبة لوجوب النفقة كما أن المرأة تعد مخالفة للقاعدة المعروفة و هي " أن لا تخرج من بيتها إلا بإذن زوجها "79

فقانون الأسرة الجزائري لم ينص على هذه الحالة و من ثم هل يسقط من المرأة في النفقة؟

يجيب بعض شراح قانون الأسرة الجزائري ، بأن الزوجة المحترفة أو الموظفة التي تشتغل بعمل يقتضي

⁷⁸ سورة النساء ، الآية 32.

⁷⁹ عقاب العربي-ملاح قادة، المرجع السابق ، ص 162.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

خروجها من البيت و منعها زوجها عن العمل ، فلم تستجب لا نفقة لها على زوجها في حالة عدم اشتراط المرأة العمل خارج البيت حين العقد . و عليه فملكية الأموال بين الرجل و المرأة أحيانا ما تثير نزاعات، وخاصة عند فك الرابطة الزوجية، فهناك أموال سهل تقديم البينة بشأها ، وهناك أموال لا يعرف مصدرها، قد تؤدي الى منازعات خطيرة بين الزوجين وهي عادة ذات استعمال مشترك بين الزوجين، أو اختلقت أثناء الحياة الزوجية بأموال الزوج.

ولعلاج هذه الخلافات ، تبنى المشرع الجزائري في ذلك ، قاعدة معتمدا في ذلك " قول من شهد له الظاهر بيمينه" فما يكون صالحا لاستعمال الرجل فهو ملك للرجل ، وما يكون صالحا لاستعمال المرأة كالحلي والزينة ، فالقول فيه للزوجة مع يمينها ، وهذا ما أكدته المادة 73 من قانون الأسرة والخاصة بالنزاع حول متاع البيت .

ومهما يكن، فان قانون الأسرة الجزائري رغم موقفه المتقدم فيما يخص الاعتراف بحرية المرأة في التصرف في أموالها، وهذا ما أكده المشرع الجزائري من خلال الفقرة الأولى من نص المادة 37 والقاضية بأنه " لكل من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن الآخر..." إلا أنه ذهب إلى تدعيم هذا الموقف، من خلال نصه في الفقرة الثانية من نفس المادة ، على أنه " يجوز للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو في أي عقد رسمي لاحق ، حول الأموال المشتركة بينهما و تحديد نصيب

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

كل واحد منهما فيها " و هذا جبرا للخلافات التي قد تنشأ حول هذه الأموال أثناء قيام الرابطة الزوجية، خاصة إذا كانت المرأة عاملة أو لها دخل مفروض، وتساهم في الأعباء الزوجية بعد فك الرابطة الزوجية، يستولي الزوج على كل الممتلكات، وتجرد المرأة نفسها عرضة للتشرد وللتسول بعد أن رفضتها أسرة أبيها غالبا و رفضها اتمع أكيدا.⁸⁰

المطلب الثاني: الولاية في الزواج

الولاية على المرأة في النكاح هي مظهر تكريم للمرأة و تشريف، حيث نصب لها الشارع مُمثلا يدافع عنها ويحامي عن حقوقها، في عقد لو هي خولته بنفسها لغلبها الحياء فأسقطت كثيرا من حقوقها، هذا في الجانب المادي من العقد. أما في الجانب الآخر الأهم، وهو اختيار الزوج المناسب صاحب الخلق والدين، الذي يسعد المرأة ويحافظ على حقوقها. فإن الولي أقدر على ذلك، لأنه في الغالب أكثر تجربة من المرأة التي تريد الزواج، فتتعلق بالشباب الذي يطلبها لمظهره دون روية، حيث يغلبها الهدي ورهافة الحس عن رؤية مصلحتها الحقيقية من خلال المظهر الذي قد يكون مخادعا. ولذلك احتاجت المرأة إلى من يقف بجانبها، فينبهها إلى الاختيار المناسب، الذي يضع في حسابه كل المقومات لزواج سعيد ناجح. ثم إن مبدأ الولاية في عقد الزواج يقوم على أساس التضامن في تحمل

⁸⁰ بلحاج العربي، المرجع السابق، ص 178.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

مسؤوليات هذا العقد الخطير، فهو عقد لا تعود آثاره على الزوجين فحسب، بل يصيب الأهل والأولياء كذلك شيء من آثاره، تكريماً أو إهانة⁸¹.

□ الفرع الأول: مفهوم الولاية.

أولاً: تعريف الولاية

الولاية بفتح الواو وبكسرهما حضور، فيقال ولي عليه ولاية إذا أمكن أمره وقام به . "ومن

معاني الولي أيضا النصير ومنه قوله تعالى : ﴿هَالِكُمْ مِنْ لَدُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾⁸¹

يعرف الفقهاء المسلمون الولاية على الزوج بأ : " تنفيذ القول على الغير و الإشراف على

شؤونه " و يقصدون بالغير هنا القاصر و انون و البالغة في ولاية الاختيار ، و من البديهي أن نعرف

بأن الولاية أ شرعت في الأساس لحماية حقوق العاجزين عن التصرف في نفوسهم أو في أموالهم

بسبب فقدان أهليتهم أو نقصها .

ثانياً: تقسيمات الولاية.

و يقسم الفقهاء الولاية إلى ثلاثة أقسام: الولاية على النفس و الولاية على الأحوال، و الولاية

على النفس و المال معا. و لكن الذي يهمنا هنا هو الولاية على النفس التي تشمل من جملة كما

تشمل الولاية في زواج الفتيات.¹

⁸¹ بلحاج العربي ، المرجع نفسه، ص178.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

و يقسم الفقهاء في الزواج إلى قسمين أساسيين: ولاية إجبار وولاية اختيار.

1. أما ولاية الإجبار :

فهي ولاية الأب أو الجد على الفتاة البكر، و الصغير و ا نون، و فيها يستبد الولي بإنشاء العقد على المولى عليه و لا يشاركه أحد، لعدم توفر في المولى عليه شرط العقل و البلوغ في أهلية الزواج.

¹ عبد العزيز سعد ، الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري ، ط3 ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 1996 ، ص 120.

2. أما ولاية الاختيار :

وتسمى ولاية المشاركة، وهي تثبت للولي على المرأة البالغة العاقلة، فالخيار لها، غير أنه يستحسن أن تستشير وليها وأن يقوم هو بإجراء عقد زواجها حتى لا توصف المرأة بالخروج عن التقاليد والأعراف.⁸²

□ الفرع الثاني: الولاية قبل التعديل

لقد نصت المادة 09 من قانون الأسرة قبل التعديل: " يتم عقد الزواج برضا الزوجين وبولي الزوجة....." و على هذا الأساس فان الولي في قانون الأسرة الجزائري قبل التعديل يعد ركنا

⁸² العربي بلحاج ، المرجع السابق ، ص 118-119.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

من أركان عقد الزواج الأساسية ، أخذاً بذلك رأي الجمهور ، أي أنه ليس للمرأة أن تزوج نفسها، ولا أن تزوج غيرها و إنما الذي يزوجها هو وليها و هذا استناداً لقوله صلى الله عليه و سلم " لا نكاح إلا بولي " و قوله صل الله عليه و سلم " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل " .

فالولاية حق الم رأة، ولا يعقد عليها الولي إلا بالتفويض منها، وبإذن منها، فهي لا تباشر العقد، ولكن تفوض الولي أن يعقد عليها و هو ما ذهبت إليه في نص المادة 11 من قانون الأسرة قبل التعديل: " يتولى زواج المرأة وليها و هو أبوها فأحد أقاربها الأولين و القاضي ولي من لا ولاية له " .

أما وظيفة الولي وبالرجوع إلى نص المادة 07 من قانون الأسرة قبل التعديل : فهي إعطاء الإذن بالنسبة للقاصر، الذي لا يتمتع بأهلية الزواج فنصت على أنه: " تكتمل أهلية الرجل في الزواج بتمام السن 21 والمرأة بتمام 18 سنة، وللقاضي أن يرفض بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة " وأمام هذه الوظيفة المقررة للولي لم يشأ المشرع الجزائري جعلها على اطلاعها فحاول تحديدها من خلال نص المادة 12 و 13 من قانون الأسرة قبل التعديل فالمادة 12 نصت على أنه: " بأنه لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه و كان أصلح لها".

المادة 13: " انه لا يجوز له أبا كان أو غيره أن يجبر من في ولايته على الزواج ولا

يجوز له أن يزوجه بدون موافقتها".⁸³

□ الفرع الثالث: الولاية بعد التعديل.

بعد تعديل 2005 نص المشرع على وجوب توافر شرط الولي فنص المادة 09 مكرر بقولها

يجب أن يتوفر في عقد الزواج الشروط التالية:

"أهلية الزواج، الصداق، الولي" وبذلك يكون قد تخلى عن قول المالكية الذين يرون بأن

الولي ركن من أو كان عقد الزواج، وأنه ليس للمرأة أن تزوج نفسها ومن ثم يكون جنح إلى قول

الأحناف اللذين يرون أن يجوز للمرأة البالغة العاقلة، أن تباشر عقد زواجها بنفسها ومع ذلك

يرون استحباب مباشرة الولي عقد زواج وليته ويسمون هذه الولاية ولاية الاستحباب ولا اعتراض

لأحد عليها متى كان هذا الزواج، كما يصح أن توكل غير وليها في زواجها كما يجوز أن تزوج

غيرها.

وما ذهب إليه المشرع الجزائري في نص المادة 11 المعدل من قانون الأسرة لقولها: " لعقد

المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها و هو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص تختاره..."⁸⁴

⁸³العربي بلحاج ، المرجع نفسه ، ص131.

⁸⁴المادة 11 من الأمر رقم05- 02المؤرخ في 18 محرم عام 1426هـ الموافق ل 27 فبراير سنة 2005.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

ويرى الأحناف بأنه لا ولاية إلا ولاية الإجماع وهي لا تثبت إلى على الصغيرة والصغير ومن في حكمهما ولا دخل للبكارة والثبوة وعلى هذا ذهب المشرع الجزائري في نص التعديل المادة 2/11: "دون الإخلال بأحكام المادة 07 من هذا القانون يتولى زواج القصر أوليائهم وهم الأب فأحد الأقارب الأولين ، و القاضي ولي من لا ولاية له "

ومن هنا نخلص إلى أن المرأة الراشدة والتي اكتملت أهليتها بتوافر سن الزواج والمقدر بـ 19 سنة سواء كانت بكرا أو ثيبا، لها أن تعقد زواجها لوحدها فتعبر عن رضاها في مجلس العقد دون مساعدة من أحد، ولا يتولى أي شخص كان صلاحية التعبير عن هذه الإدارة ولا عن هذا الرضا، فهي صاحبة الحق من أن تزوج نفسها ممن ترضاها، ولكن بشرط حضور الولي، ومادام أن المشرع أولى عناية خاصة لرضى المرأة دون غيره من شروط، ورتب العقد في حالة اختلاله.⁸⁵

وأثبتته بمهر المثل في حال تخلف أحد شروطه⁸⁶. فأصبح عندئذ من المنطقي أن يحضر في مجلس العقد أي شخص تختاره هي رجلا كان أو امرأة، عصبا كان أو من ذوي الأرحام، قريبا كان أم بعيدا ، معروفا كان أم نكرة .

⁸⁵ المادة 1/33 من الأمر 05-02

⁸⁶ المادة 02/33 من الأمر 05-02.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

فبناء على ولاية الإجمار التي أثبتتها الأحناف للأولياء على الصغار ومن في حكمهم، جاء المشرع الجزائري و حماية للقصر الذين لم تكتمل أهليتهم بـ 19 سنة، أجاز للولي أن يتولى زواجهم، وذلك بتقديم رخصة إلى القاضي للسماح به متى دعت الضرورة و المصلحة لذلك و متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج ، و أضاف في المادة 13 بقوله " لا يجوز للولي أبا كان أو غيره أن يجبر القاصرة التي هي في ولايته على الزواج ، ولا يجوز أن يزوجه بدون موافقتها"

فبعدها أثبت هذه الولاية على القصر فقط ، عاد وعاد وحمية لرضى القاصرة ليمنع الولي أن يجبرها على الزواج دون موافقتها و رضاها .

المطلب الثالث: حقوق وواجبات الزوجة على زوجها.

ان من حقوق المرأة الخاصة حقوقها على زوجها ، تلك الحقوق التي وجبت لها مقابل واجبات عليها اتجاه زوجها ، و ذلك كطاعته في غير معصية الله و رسوله صلى الله عليه و سلم ، اعداد طعامه و شرابه ، وارضاع اولاده و تربيتهم ، و حفظ ماله و عرضه و صيانة نفسها و تحملها له بما هو مؤذون فيه و مباح ، و هذه بعض من حقوق المرأة الواجبة لها على زوجها ، يقول تعالى

: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف"⁸⁷ الفرع الأول: حقوق وواجبات الزوجة على زوجها قبل التعديل.

إن المشرع الجزائري قد نظم هذه الحقوق المتعلقة بالزوجة وحصرها في المادتين هما 37 و38 من قانون الأسرة 11/84 قبل التعديل بحيث جاءت المادة 37 بواجبات الزوج نحو زوجته مما يعني حقوق الزوجة لأنه ما هو واجب على أحدهم هو حق للطرف الآخر، أما المادة 38 فجاءت بحقوق الزوجة .

لقد نصت المادة 38 من قانون الأسرة قبل التعديل على حقوق معنوية مرتبطة بفكرة حرية المرأة و بحرية التصرف الذي يرتب مسؤولية شخصية يفترض في القائم ا أنه أهل لذلك العمل وتعتبر هذه الحقوق من حسن معاشر ا أن لها الحق في زيارة أهلها وأقار ا من المحارم والذهاب إليهم في مساكنهم واستضافتهم بالمعروف وتستقبلهم في منزلها وذلك حسب العرف والعادات المتواجدة في ا تمع الجزائري.

أما الحق الثاني يتمثل في حق التصرف في مالها الخاص، حيث أن لها الحرية في ذلك دون أن تحتاج إلى إذن زوجها، وهذا ما يعني صراحة بانفصال الذمة المالية للزوجة عن الذمة المالية للزوج.⁸⁸ أما المادة 37 من قانون الأسرة قبل التعديل فلقد نصت على:

⁸⁷ سورة البقرة، الآية 228

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

← النفقة الشرعية حسب وسعه إلا إذا اثبت نشوزها.

← العدل في حالة زواج بأكثر من واحدة.

أما فيما يخص الجوانب التكليفية وفق القانون الجزائري قبل التعديل :لقد نص المشرع

الجزائري في المادة 39 على أنه يجب على الزوجة :

← طاعة الزوج و مراعاته باعتبار رئيس العائلة.

← إرضاع الأولاد عند الاستطاعة و تربيتهم.

← احترام والده الزوج و أقاربه.

1. واجب طاعة الزوج و مراعاته باعتباره رئيس العائلة:

يعد هذا الواجب المتضمن مبدأ قوامة الرجل على المرأة من المبادئ التي أقرها الشريعة

الإسلامية ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: " إذا صلت

المرأة خمسها، وحصنت فرجها، وأطاعت بعلمها دخلت من أي أبواب الجنة شاءت".

- و روى الحاكم عن عائشة رضي الله عنها قالت: " سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم

أي الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال: زوجها. وقالت: فأأي الناس أعظم حقا على الرجل؟

قال: أمه "

⁸⁸ عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص200.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج. زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

- ويؤكد رسول الله صل الله عليه وسلم هذا الحق و يقول: " لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها"⁸⁹ ، وطاعة الزوجة لزوجها تكون في غير معصية ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق حيث قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " ليس على المرأة بعد حق الله ورسوله أوجب من طاعتها لزوجها أن لا تصوم نافلة إلا بإذنه ولا تحج تطوعاً إلا بإذنه، ولا تخرج من بيته الأب إلا بإذنه حق الزوج " .⁹⁰

و إذا نجد أن المشرع الجزائري قد جعل من الرابطة الزوجية إدارة يضمن تسييرها الزوج، فهو رئيس العائلة وهذه الرئاسة مرتبطة بالسلطة الزوجية التي هو ملزم بتكريسها لصالح الأسرة وفي مقابل ذلك تمنحه الزوجة واجب الطاعة في حدود هذا الإطار المخصص لمصلحة العائلة. كما أن القانون لا يبيح للزوجة النشوز أو العصيان، وان فعلت ذلك فلقد أباح الشرع الإسلامي للزوج أن يتخذ حياها وسيلة من الوسائل المباحة للإصلاح و التأديب.

2. واجب إرضاع الأولاد عند الاستطاعة و تربيتهم :

أوجبت هذه الفقرة من المادة 39 من القانون 84 - 11 قبل التعديل على الزوجة إرضاع أولادها الصغار، وأساس هذا الواجب هو ما جاء في كتاب الله عز وجل: " و الوالدات يرضعن

⁸⁹ رواه الترمذي ، في كتاب الرضاع ، باب ما جاء فيه حق الزوج على المرأة ، الحديث رقم 1097.

⁹⁰ ، ص 139 .

⁹¹ مجموعة من فضيلة العلماء ، رسالة إلى العروسين و فتاوى الزواج و معاشرته النساء ، دار الفجر للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف"

و لقد جاء هذا الواجب متعلق على شرط الاستطاعة حسب نص الفقرة

☞ فما المقصود ذه الاستطاعة ؟

☞ و ما هي حدودها ؟

برجعنا إلى الفقه الإسلامي نجد أن الفقهاء اختلفوا في مدى إلزامية الإرضاع للمرأة و شروط ذلك.

فبرى الإمام أبو حنيفة، أن المرأة لا تجبر على إرضاع ولدها مستدلا في ذلك لقول الله تعالى: " لا تضار والدة بولدها"⁹² وبقوله تعالى: " فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن"¹، أي أن الله عز وجل جعل أجر الرضاع واجبا على الأب لا على الأم رغم وجودها.

⁹³ إلا أن المذهب المالكي يرى بأن الأم ملزمة بإرضاع ولدها مادامت زوجة لأبيه استدلالا

لقوله تعالى: " و الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين"، وعليه يجوز للقاضي أن يتدخل

لإلزام الزوجة الممتنعة عن إرضاع طفلها، إلى جانب كوا آئمة أمام الله، والإجبار لا يكون إلا مع

وجود القدرة على ذلك وعدم وجود المصدر البديل لحليبها.⁹⁴

⁹² سورة البقرة، الآية 231.

⁹³ سورة الطلاق، الآية 06.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

وعند إلزام القاضي للمرأة على إرضاع ولدها و رغم ذلك أصرت على امتناعها وترتب على امتناعها هذا هلاك للطفل، فأما تكون بذلك قد ارتكبت جريمة بحق الطفل يعاقب عليها قانون العقوبات، و يعاقب معها زوجها الذي لم يبلغ عنها في الوقت المناسب.⁹⁵

والإلزام القانوني لإرضاع الطفل يكون في حالة قيام العلاقة الزوجية أو في عدة من الطلاق الرجعي.

أما إذا كانت المرأة مطلقة طلاقاً بائناً، فلا وجوب عليها إرضاع طفلها .

أما الإمام الشافعي فيرى أن مدة الإرضاع ثلاث أيام فقط، أي إرضاع اللبن الذي ينزل بعد الولادة مباشرة و للأم المرضعة طلب الأجرة عليه.

وفي مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إرضاع الولد على الأب وحده وليس لهذا إجبار الزوجة على إرضاع ولدها سواء كانت في عصمته أو كانت مطلقة .

و إلى جانب واجب الإرضاع، أوجب المشرع الجزائري على الزوجة تربية أولادها، و يتم هذا عن طريق العناية والرعاية، والتهذيب والتوجيه، وتربيتهم خلقياً وفكرياً على دين أبيهم وقيم وتقاليد مجتمعهم، كما أن تربية الأولاد تقتضي تعليمهم والسهر على حمايتهم وحفظ صحتهم.

⁹⁴ د . بلحاج العربي، المصدر السابق ، ص 166.

⁹⁵ المادة 330 من قانون العقوبات الجزائري.

3- واجب احترام والدي الزوج و أقاربه:

وهي الفترة الثالثة الواردة ضمن الواجبات التي تقع على عاتق الزوجة، و أول ما يلاحظ على هذه الفقرة كوا جاءت في الفقرة الثالثة من المادة 36 قبل التعديل و التي تنص على الواجبات المشتركة بين الزوجين.

و بمقتضى هذه الفقرة نجد أنه على الزوجة أن تبرز أهل زوجها من والدين وأخوات، فان حقا على الزوجة أن تؤثر رضى الله تعالى على رضى نفسها، و رضى زوجها على رضاها كذلك ، فان كانت تقيم مع والدي زوجها ، فلتبرهما وتكرمهما إكراما لكبرهما وشكرا لهما على ما أنعم الله على ولدهما الذي أصبح زوجا لها ، وتطيعهما في أمرهما و يهما فان الطاعة عليها حق في غير معصية الله.⁹⁶

وهذا الواجب يهدف إلى ازدياد ومتانة الرابطة العائلية، وقيام الألفة والتكافل بين أفراد الأسرة جميعا، بعيدا عن أسباب الشقاق والتنافر.

وبعد تفحصنا لهذا الفصل الخاص بحقوق وواجبات الزوجين وتعدادنا لتلك الحقوق والواجبات المتعلقة بكل واحد منهم، وجدنا أن للزوجة أربعة حقوق جاءت في المادتين 37 و38، مقابل

⁹⁶ مجموعة من فضيلة العلماء ، المرجع السابق ، ص 144.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

ثلاثة حقوق للزوج جاءت في المادة 39، تحت عنوان واجبات الزوج، وذلك بغض النظر عن عدد الواجبات المشتركة بينهما، والتي تضمنتها المادة 36 من نفس القانون والمحتواة على ثلاثة بنود.

أما بخصوص مصدر تلك الحقوق والواجبات التي جاء القانون الأسرة، فهي كلها مستنبطة من الشريعة الإسلامية وليس كما يدعي البعض أنها تقتصر على ما جاء في المادة 37، وحيث أن هذه الحقوق والواجبات متعددة في الشرع عنها في القانون كما سبق وأن أشرنا، وأن هذه الحقوق والواجبات متعددة في الشرع عنها في القانون كما سبق وأن أشرنا، وأن الرسالة المحمدية جاءت قبل ظهور ما يسمى بحقوق الإنسان في القانون الوضعي والذي يتغنى به العالم الغربي.

كما أن مصطلح رئيس العائلة التي جاءت في الفقرة الأولى من المادة 39 قبل إلغائها، والمعنونة بواجبات الزوجة، أثارت عدة انتقادات لموقف المشرع الجزائري، وهناك من اعتبر هذا الموقف تسليط للرجل على المرأة ويتناقض مع هدف إنشاء العلاقة الزوجية المبنية على الاحترام المتبادل والتعاون من أجل بناء الأسرة، ولذا اقترح المنتقدين لهذا الاتجاه ضرورة حذفه.⁹⁷

إلا أنه لا يمكن القفز على خصوصيات المجتمع الجزائري، ولا على طبيعة الأشياء ومنطقها، فالأسرة يجب أن يكون لها رئيس، وهو كبيرها يعود له الأمور وليس المقصود برئيس العائلة ذلك الشخص صاحب السلطات القديمة أي صاحب الأمر والنهي، بل وظيفته تغيرت وأصبحت بمثابة

⁹⁷ عقاب العربي-ملاح قادة، المرجع السابق، ص 50.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

وظيفة اجتماعية مبنية على المحبة ولا تعطى له هذه الصلاحية ولا يمارسها إلا لمصلحة الأسرة، وحماية العائلة والم رأة من تعسف الرجل.

أما بخصوص الطاعة التي تمنح للزوج والواجبة على الزوجة فهي الأخرى لا تخرج عن إطار غاية قانون الأسرة المتمثلة في التعاون على مصلحة الأسرة، فلا يمكن تصور زوجة لا تطيع و لا تحترم زوجها أمام أولادها وبالتالي تطالب هؤلاء الأولاد باحترام أبوهم و احترامها هي.⁹⁸

□ الفرع الثاني: حقوق و واجبات الزوجة على زوجها بعد التعديل

لقد كان مضمون قانون الأسرة 11/84 عرضة لعدة انتقادات لاذعة من طرف بعض الجمعيات وخصوصا النسوية منها، حيث ورد في بعض المؤلفات والمحاضرات أي حقوق وواجبات الزوجين الواردة في الفصل الرابع ليست بالمتوازنة ولا بالمتكافئة .

وهذه الطريقة في توزيع الحقوق والواجبات تظهر عدم التساوي بين الرجل والمرأة، واختراق للمبدأ الدستوري في المادة 29 والقاضي بضرورة تساوي الرجل والمرأة، ومن ثم أصبح من الواجب البحث عن توازن جديد في العلاقات الزوجية فيما يخص الحقوق والواجبات، وهذا يهدف إلى تطوير ظروف المرأة، والاعتراف لها بسلطات خاصة بشأن كل القرارات الهامة المتعلقة بمستقبل

⁹⁸ لوعيل محمد لمين ، عن نادية آيت زاي، محاضرة ملقات بعمان، 25/24 جوان 2000، ص 82-83 .

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

الأسرة، ومن ثم ضرورة مراجعة المواد 36 إلى غاية 39 من حيث توزيع الواجبات والحقوق بين الرجل والمرأة .

انطلاقاً من كون المرأة شريك في تحقيق مصلحة الأسرة .

كما أن مصطلح رئيس العائلة ، التي جاءت به الفقرة الأولى من المادة 39 أثار جدلاً لدى هذه الأوساط واعتبرها نوعاً من تسلط الرجل على المرأة والمحمي قانوناً وهذا يتناقض مع هدف إنشاء العلاقة الزوجية المبنية على الاحترام المتبادل والتعاون من أجل بناء أسرة سعيدة ولهذا اقترح هؤلاء ضرورة حذفه.

وعليه تم بموجب الأمر 02/05 إلغاء المادتين 38 و 39 من قانون 11/84 إلا أن هذا الإلغاء لم يكن إلغاءً كلياً لمضمون ومحتوى المادتين دائماً كان تحويلاً لمضمون إلى المادتين 36 و 37 واللذان تعرضتا لدورهما للتعديل، حيث أن كلا هاتين المادتين كانتا ولا زالتا ضمن الفصل الرابع والمعنون بحقوق وواجبات الزوجين .⁹⁹

إلا أن هذه الواجبات والحقوق أصبحت مشتركة بين الزوجين وأصبحت كذلك من باب تقسيم المسؤولية بينهما، وذلك حق لا يبقى كل واحد منهما يتهم الآخر بالتقصير في الالتزامات الواقعة على عاتقه، وتجعل كل منهما مسؤولاً أمام الآخر وأمام القانون بشأن هذه الواجبات التي

⁹⁹ عقاب العربي-ملاح قادة، المرجع السابق، ص 157-158.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

هي في صالح الأسرة وعليه جاء نص المادة 36 من الأمر 02/05 تقضي بأنه يجب على الزوجين:

- 1- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة .
- 2- المعاشرة بالمعروف ، و تبادل الاحترام و المودة و الرحمة
- 3- التعاون على مصلحة الأسرة ، و رعاية الأولاد و حسن تربيتهم
- 4- التشاور في تسيير شؤون الأسرة و تباعد الولادات .
- 5- حسن المعاملة كل منهما لأبوي الآخر و أقاربه واحترامهم و زيار م.
- 6- المحافظة على روابط العلاقة، و التعامل مع الوالدين و الأقربين بالحسنى و المعروف
- 7- زيارة كل منهما لأبويه و أقاربه واستضافتهم بالمعروف .

○ المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة :

ومعناه أن يجب القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم العلاقة الزوجية واستمرارها، في حب وسعادة واحترام ، واستعمال كل الوسائل الممكنة المادية منها والمعنوية للوصول إلى هذه

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

الغاية، فلكل منهما حق الاستمتاع بالآخر، وعدم الامتناع عن ذلك ما لم يكن هناك عذر شرعي، وهذا بغرض إحصان كل منهما الآخر.¹⁰⁰

○ المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة:

أي يجب على كل من الزوجين أن يحسن معاشرة صاحبه بالمعروف، الذي لا ينكره الشرع والعرف ويجسنها قولاً وعملاً. ويكون هذا بالتعاون على جلب الخير ودفع الشر، والتسامح والإخلاص في أداء الواجبات، والمحافظة على العلاقة الزوجية بروج من المحبة والمودة، الراحة والسعادة. وهذا ما قصده تبارك وتعال في محكم التنزيل: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة".¹⁰¹

○ التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم:

فيجب على كل واحد من الزوجين أن يساعد الطرف الآخر، ويتعاون معه، في كل ما يهم مصلحة الأسرة بجميع أفرادها، وهذا دف تحقيق سعادة الأسرة وكرامتها وعزا، والابتعاد على كل ما يؤدي إلى شقاء الأسرة وتعاستها. ومن ثم فانه يجب على كل واحد منهما المحافظة على سمعة الأسرة و أموالها، وكذلك السهر على رعاية الأولاد وحسن تربيتهم عن طريق غرس الأخلاق

¹⁰⁰ عقاب العربي-ملاح قادة، المرجع نفسه، ص159.

¹⁰¹ سورة الروم، الآية 21.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

الحميدة فيهم والظهور أمامهم على أحسن صورة وسلوك. أن توجيه الأطفال توجيهها صحيحا، رعايتهم جسديا وفكريا، هي مسؤولية مشتركة بين الزوجين على أسس التربية والأخلاق والقيم السليمة التي تعود على الأسرة وتمتع بالخير والنفعة والآداب والفضائل .

○ التشاور في تسيير شؤون الأسرة و تباعد الولادات:

ومعناه أن ليس لأحدهما أن ينفرد باتخاذ القرارات المهمة والمتعلقة بمستقبل ومصالحة الأسرة، ومن ثم وجب على كل من الزوج أو الزوجة أن يرجع إلى الطرف الثاني لأجل مشورته بشأن هذه القرارات.

○ حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربهم واحترامهم وزيارتهم :

لقد اهتم المشرع الجزائري بسلوك الزوجين، فأوجب عليهما حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه، وهذا دف ازدياد الترابط وقيام الألفة والتكافل بين أفراد الأسرة جميعا، بعيدا عن أسباب الشقاق والتنافر.¹⁰²

○ المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف:

¹⁰² عقاب العربي-ملاح قادة، المرجع السابق، ص160.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

يجب على كل واحد من الزوجين أن يحافظ على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف، على أسس المودة الدائمة والاحترام المتبادل، ومن هنا تجب طاعة الزوجة لوالدي الزوج والعكس صحيح، وزيارة الوالدين والأقارب، محافظة على الروابط العائلية.

○ زيارة كل منهما لأبويه وأقاربه واستضافتهم بالمعروف:

وعلى هذا فان زيارة كل منهما لأهله حق له، طالما أنه لا تعسف في استعماله، فلا تستطيع الزوجة أن تعترض على زيارة الزوج لأهله وأقاربه، ولا يستطيع هو أن يمنعها من زيارة أهلها وأقاربه، إلا إذا خشى عدم الأمن عليها.¹⁰³

المبحث الثاني: انعكاسات اتفاقية سيداو على قانون الأسرة الجزائري.

تعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ثمرة ثلاثين عاما من الجهود التي قامت ا مركز لجنة المرأة في الأمم المتحدة لتحسين أوضاع المرأة ونشر حقوقها وتأتي أهمية هذه الاتفاقية في كوا وضعت قضايا المرأة ضمن أهداف الأمم المتحدة و في قائمة أولوياتها، فأصبحت جزءا من القانون الدولي لحقوق الإنسان، و تشكل الاتفاقية وثيقة أساسية تعرف مفهوم التمييز ضد المرأة

¹⁰³ عقاب العربي-ملاح قادة، المرجع نفسه، ص161.

المطلب الأول: ماهية اتفاقية سيداو.

شكل التمييز ضد المرأة العائق الأساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين، هذا التمييز هو أكثر أشكال التمييز انتشارا ويشكل أبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها شيوعا لذا، عملت الأمم المتحدة من خلال الشرعية الدولية لحقوق الإنسان على تأكيد مبدأ المساواة وحقوق كل إنسان في التمتع بالحقوق والحريات دون تمييز بما في ذلك التمييز على أساس الجنس، كما عملت على ترجمة هذا المبدأ من خلال عدد من الاتفاقيات الخاصة بقضايا المرأة ومنها الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام 1952 والاتفاقية الدولية بشأن جنسية المرأة المتزوجة عام 1957 واتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج عام 1962 وبالرغم من هذه الاتفاقية فان حقوق المرأة كانت لا تزال تعاني الكثير من الانتهاكات فحاولت الأمم المتحدة مقارنة هذه الحقوق إلى أن تم التوصل إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.¹⁰⁴

• الفرع الأول: تعريف اتفاقية سيداو.

تبدى الاتفاقية بتعريف مصطلح التمييز " التمييز ضد المرأة " في ماد 1 الأولى¹⁰⁵ على أغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي التفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على

¹⁰⁴ هالة سعيد التبسي، حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الطبعة الأولى، منشورات جلي الحقوقية، 2011، ص 59.

¹⁰⁵ هالة سعيد التبسي ، المرجع نفسه، ص 59.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

أساس الجنس و يكون من أثاره أو أغراضه إضعاف أو إبطال الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر أو إضعاف أو إبطال تمتعها هذه الحقوق أو ممارستها لها وبصرف النظر على حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل. ويمكن استخدام هذا التعريف أيضا كدليل لتقييم الحالات التي تكون فيها معاملة المرأة المختلفة جائزة أو مباحة على سبيل المثال لا يجدر النظر على إجراءات ايجابية حيال المرأة أو الأحكام الخاصة المتعلقة بالأمومة على أشكال من أشكال التمييز إذ أن " لا تبطل الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية _ أو تضعف أو تبطل تمتعها هذه الحقوق أو ممارستها لها".

في المقابل فتدابير الحماية الوقائية مثل تلك التي تقضي باستثناء النساء من بعض أنواع العمل قد يعتبر إجراء تمييزيا إذ أن تتنافى مع مصلحة المرأة على المدى الطويل.

• الفرع الثاني: نشأة اتفاقية سيداو.

اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة هي معاهدة دولية تم اعتمادها في 18 ديسمبر 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة تم عرضها للتصديق بقرار 180/34 في 18 ديسمبر 1979 وتوصف بأهمية وثيقة حقوق دولية للنساء فقط دون الرجال دخلت حيز التنفيذ 3 سبتمبر 1981 جاءت هذه الاتفاقية بجملة من الأهداف من أهمها الاعتراف بالحقوق

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج. زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

الإنسانية للمرأة ، القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع نواحي الحياة كما تعترف الاتفاقية بأهمية أن تصبح المرأة عاملة ومشاركة ومنتجة في المجتمع مثل الرجل.¹⁰⁶

مرت اتفاقية سيداو بمراحل عديدة حيث أنشأت لأول مرة لجنة خاصة بمراقبة أوضاع المرأة عام 1946 ساهمت في اعتماد نصوص هامة من أجل ترقية المرأة وجعلها في مرتبة متساوية مع الرجل، كما كانت المركز الأساسي لبروز اتفاقيات ومؤتمرات لمعالجة حقوق المرأة من أهمها المؤتمر الذي عقد عام 1979 والذي أصبحت قراراته نافذة عام 1981 حيث تم إبرام اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بعد تلقي التصديقات العشرين اللازمة مرتكزة على مبدئين هامين هما: عالمية وشمولية حقوق المرأة وعدم قابليتها للتجزئة.

اعتمدت اتفاقية سيداو على مجموعة من الإعلانات والقرارات والمؤتمرات التي عالجت موضوع حقوق الإنسان والعهدين الدوليين، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي

¹⁰⁶ اوسوكين عبد الحفيظ ، اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قانون خاص ، جامعة وهران ، كلية الحقوق ، سنة 2012-2013 ، ص 18

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية كما تعتبر هذه الاتفاقية امتدادا لإعلان القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة والذي سبق التعرض له إذ تفرعت الاتفاقية في تفصيل مواده.¹⁰⁷

وعند ذكر مصادقات الدول العربية والغربية على اتفاقية سيداو نجد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتقدمة الوحيدة التي لم تصادق على هذه الاتفاقية لاحتجاجها أو تخالف الدستور، بالإضافة إلى دول أخرى مثل: إيران، السودان، الصومال، تونغنا، بالاو، على الرغم من أن هذه الاتفاقية من أهمها جاء لصالح المرأة، فبعدما برزت عدة اتفاقيات كل واحدة منها متخصصة في مجال معين، مثل اتفاقية الحقوق السياسية، اتفاقية السن الأدنى للزواج، اتفاقية القضاء على العنف ضد المرأة، جاءت اتفاقية سيداو لتجمع كافة المشاكل وتعالجها في أن واحد في ثلاثين بندا، بالإضافة إلى الديباجة دف توضيح الحقوق الأساسية للمرأة و المساواة بين الجنسين وكذا مكافحة كل آثار التمييز القائمة ضد المرأة، والتي تجعلها عاجزة أمام الرجل ذلك من خلال وضع برنامج يتضمن مجموعة من التدابير على دول الأطراف القيام ا.

حيث انضمت إليها الجزائر في 1996/05/22 ومن الدول الإسلامية التي على الاتفاقية

إندونيسيا باكستان، ماليزيا، تركيا.

¹⁰⁷ أوسوكين عبد الحفيظ، المرجع نفسه، ص 19.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

□ الفرع الثالث: مضمون اتفاقية سيداو.

تتضمن اتفاقية سيداو نصوص وقواعد أساسية تتمثل في ديباجة وستة أجزاء تفرعت عنها ثلاثون مادة والتي سنتناولها كالآتي:

○ النصوص والقواعد الأساسية للاتفاقية:

تعتبر المادة من 01 إلى 16 قواعد أساسية للاتفاقية لأا وضعت منهاجا كاملا لكيفية القضاء على التمييز ضد المرأة على كافة الأصعدة، كما أا تحدد الشروط والتدابير التي يجب على الدول الأطراف إتباعها لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، انطلاقا من هذا يمكن اعتبار هذه الأخيرة جوهر الاتفاقية .¹⁰⁸

أولا: الجزء الأول: التعريفات والتدابير.

يتضمن هذا الجزء ستة مواد، نصت على اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتقدم المرأة من خلال إجراءات قانونية وإدارية فقد اعتمدت الاتفاقية على القاعدة القانونية الأساسية ألا وهي: "القضاء على التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله ومظاهره".

¹⁰⁸ هالة سعيد التبسي، المرجع السابق، ص 61-26.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

جاءت المادة الأولى من الاتفاقية بتعريف شامل للتمييز بحيث تعتبر هذه الأخيرة حجر الأساس للقضاء على كافة أشكال التمييز سواء كان قانونيا أو واقعيا، فيعد تمييز كل تفرقة أو اختلاف في المعاملة يحول دون الاعتراف للمرأة على قدم المساواة مع الرجل بالحريات والحقوق الإنسانية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو أي حقوق أخرى.

بينما تتعرض المادة الثانية للإجراءات القانونية الواجب على الدول الأطراف في الاتفاقية التعهد بالقيام للقضاء على التمييز ضد المرأة، بحيث اشتملت هذه الأخيرة على سبعة بنود من بينها:

● تجسيد مبدأ المساواة في الدساتير الوطنية والتشريعات كافة، وكافة التحقيق العملي لذلك.¹⁰⁹

● اتخاذ التدابير التشريعية و غير التشريعية لحظر كل تمييز ضد المرأة .

● اقرار حماية قانونية ضد التمييز عن طريق المحاكم الوطنية المختصة بتقديم الشكاوي .

● التزام السلطات العامة في الدول المصادقة بالامتناع عن القيام بالممارسات التي تنطوي على

التمييز .

¹⁰⁹ أوسوكين عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 20.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

● إلغاء القوانين والأعراف والممارسات التي من شأنها أن تشكل تمييزاً ضد المرأة وتؤكد المادة

الثالثة على التدابير التي من الممكن أن تتخذ الدول الأطراف من أجل تطور المرأة وتقديمها على أساس المساواة مع الرجل، بما في ذلك التشريع .

أما المادة الرابعة وقد أعطت الحق للدول بتبني تدابير خاصة مؤقتة لتعجيل بالمساواة، وهو ما مصطلح الاتفاقية على تسميتها بالإجراءات الإيجابية (أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان التمييز الإيجابي).¹¹⁰

وتدعو المادة الخامسة الدول على العمل على التغيير وتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لدور كل من الرجل والمرأة، ويقصد بالدور النمطي للمرأة (**Stereotyped Role**)، دور الأم المتفرغة لرعاية أطفالها، كما يجب على الدول الأطراف أن تكفل احتواء التربية الأسرية على تفهم سليم للأمم والمسؤولية المشتركة لكل من الجنسين في تنشئة الأطفال والعناية بالشؤون الأسرية .

تنص المادة السادسة على وجوب اتخاذ الدول الأطراف في الاتفاقية التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالنساء واستغلالهن بالدعارة من خلال سن التشريعات لمحاربة ذلك.

¹¹¹ثانياً: الجزء الثاني: الحقوق السياسية

¹¹⁰ شنوفي سمية، انعكاسات اتفاقية سيداو على قانون الأسرة الجزائري، مذكرو لنيل شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص13.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

تعهد الدول الأطراف من المادة السابعة إلى المادة التاسعة بحماية حقوق المرأة في مجال الحياة السياسية وتنادي بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع ا.

تدعو المادة السابعة الدول الأطراف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الال السياسي ترشيحا وانتخابا، سلطة ووظيفة.

والجدير بالذكر أن هذه الدعوات لقت صدى كبير في كثير من بلدان العالم خاصة الدول الإسلامية، وقد تمكنت المرأة من الحصول على بعض الحقوق السياسية مثل حق الانتخاب، وحق الترشح والمشاركة في العديد من الال النيابية في العالم بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص.

نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على ضرورة منح المرأة فرصة متكافئة مع فرصة الرجل لتمثيل حكومتها والاشتراك في أعمال المنظمة الدولية وما يرتبط ا من منظمات ووكالات.

نادت المادة التاسعة إلى المساواة بين الرجل والمرأة فيحق اكتساب الجنسية والاحتفاظ ا.

الجزء الثالث: حق التعليم و العمل.

¹¹¹ أنظر نصوص المواد من 3-6 من اتفاقية سيداو 1979.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج. زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

ويشتمل هذا الجزء على خمسة مواد تنادي بالقضاء على التمييز في التعليم والعمل والصحة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى حقوق المرأة الريفية¹¹² فالمادة العاشرة تلزم الدول الأطراف بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان التعليم بجميع مراحلها، وكذا القضاء على المفاهيم النمطية عن أدوار كل من المرأة والرجل .

تدعو المادة الحادية عشر الأطراف إلى اتخاذ جميع ما يقتضيه الحال اتخاذه من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل، ومنحها الحق في العمل على أساس المساواة، إضافة إلى الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف وحرية اختيار المهنة.

والأمن الوظيفي والتدريب المهني، والتأهيل، كما تدعو هذه المادة إلى ضرورة اتخاذ خطوات لضمان حق المرأة في المساواة في الأجر بما في ذلك الاستحقاقات وكذا منحها الحق في الضمان الاجتماعي، على قدم المساواة مع الرجل، والحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل بما في ذلك حمايتها عند الإنجاب وغير ذلك من الإجراءات والتدابير تلزم المادة الثانية عشر من الاتفاقية أطرافها من الدول بضرورة اتخاذ التدابير للقضاء على التمييز في ميدان الرعاية الصحية، لضمان الحصول على الخدمات، الرعاية الصحية على أساس التساوي بينها وبين الرجل.

¹¹² هيفاء أبو غزالة، مؤشرات كمية و نوعية الاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الطبعة الأولى، دار الغريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2009، ص 20.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

وفقا للمادة الثالثة عشر تطل باتفاقية سيداو الدول الأطراف فيها بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الآلات الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها المساواة في الاستحقاقات الأسرية وكذا جميع الجوانب الأخرى المتعلقة بالحياة الثقافية .¹¹³

تتناول الاتفاقية على وجه الخصوص التمييز ضد النساء الريفيات، حيث يعترف في المادة الرابعة عشر بأن الريفيات فئة ذات مشاكل خاصة تحتاج إلى عناية واهتمام شديدين من جانب الدول الأطراف التي عليها أن تتعهد بالقضاء على التمييز ضدهن، بما يتيح مشاركتهن في التنمية الريفية وسهولة الوصول إلى الخدمات الصحية، والاستفادة من برامج الضمان الاجتماعية والحصول على التدريب والتعليم والمشاركة في الأنشطة المختلفة للمجتمع والحصول على القروض الزراعية و التمتع بظروف معيشة ملائمة .¹¹⁴

رابعا: الجزء الرابع: حق الأهلية القانونية.

يشتمل هذا الجزء على مادتين فهو يتضمن أحكام موضوعية ختامية لتوفير المساواة للمرأة مع الرجل أمام القانون وفي ممارستها لحقوقها القانونية، وعلى وجه الخصوص في ميدان الأحوال الشخصية والأسرية.

¹¹³ شنوفي سمية، المرجع السابق، ص15.

¹¹⁴ اوسوكين عبد الحفيظ ، المرجع السابق ، ص 22.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الحج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

بحيث تكفل المادة الخامسة عشر النساء المساواة في المسائل القانونية والمدنية بمعنى أن تمنح المرأة المكانة القانونية الممنوحة للرجال في الشؤون المدنية من حيث التمتع بالأهلية القانونية الملكية وإبرام العقود وكذا إدارة الممتلكات والحق في معاملة متساوية أمام القضاء وكذلك الحق المتصل بحرية الحركة واختيار مكان السكن والإقامة.

تطالب المادة السادسة عشر بالمساواة بين الذكر والأنثى في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية سواء تعلقت هذه المساواة بإبرام عقد الزواج أو أثناءه أو عند فسخه وحق اختيار الزوج وحقوق الولاية والوصاية على الأولاد.

خامسا: الجزء الخامس : الهيكل الإداري

يتضمن هذا الجزء الناحية الإدارية المتعلقة بالأمور الإجرائية المعنية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة سواء من حيث كيفية انتخاب أعضائها، وفترة عضويتهم في اللجنة، واعتماد بنظام داخلي خاص، وكذا عدد اجتماعها

سادسا: الجزء السادس: النفاذ والتوقيع والحفظ.

ويتألف هذا الجزء من ثماني مواد تتعلق بإلزام الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة التي تؤدي إلى التطبيق الكامل لكافة الحقوق الواردة في الاتفاقية .

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

فيما يخص هذا الجزء فإننا نجد أن طريقة الإلزام بأحكام المعاهدة اختلفت من دولة إلى أخرى، فهناك من الدول من قامت بالتوقيع وهناك من صادقت عليها، فيحين دول أخرى لجأت إلى طريق الانضمام وهذا ما قضت به المادة الخامسة والعشرون من الاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.¹¹⁵

□ الفرع الرابع: آلية عمل الاتفاقية.

تعتبر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في جوهرها إعلانا عالميا لحقوق المرأة، بحيث تقر هذه الأخيرة أن مجرد التسليم بإنسانية المرأة لا يعد كافيا. لضمان حماية حقوقها لهذا قامت بترسيخ برنامجا من الإجراءات الذي يتعين على الدول إتباعه من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والقضاء على التمييز ضدها فيما يتعلق بالتمتع بكافة حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

فقد تناولت المواد من المادة السابعة عشر حتى المادة الثامنة والعشرون آلية عمل اتفاقية سيداو والمتمثلة في إنشاء لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة .

المطلب الثاني: موقف الجزائر من اتفاقية سيداو.

¹¹⁵ هيفاء أبو غزالة، المرجع السابق، ص 22.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الجزائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

من أجل دعم وترقية حقوق الإنسان صادقت الجزائر على معظم الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتمدا الأمم المتحدة، ونظرا للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة عبر العالم اهتمت الأمم المتحدة بوضعيتها، ومسايرة لهذا التوجه انضمت الجزائر إلى اتفاقية سيداو وصادقت عليها ومن أجل ملائمة الالتزامات المتعلقة بالاتفاقية مع التشريعات الداخلية الجزائرية أبدت الجزائر تحفظات داخلية على بنود الاتفاقية ذلك من أجل ضمان الحرية لتنفيذ التزامها حول الاتفاقية.¹¹⁶

• الفرع الأول: مصادقة الجزائر على الاتفاقية.

لا يكتفي لالتزام الدولة بعاهدة ما مجرد توقيع ممثلها عليها بل يجب أن يقترن بذلك ما يفيد قبول الدولة ائيا للالتزام، و للتعبير عن هذا القبول وسائل مختلفة أشارت إليها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 وفي الغالب يتم التعبير عن ارتضاء دولة ما للالتزام بالمعاهدة التي وقعها ممثلها عن طريق التصديق عليها وهذا ما اتبعه المشروع الجزائري وبما أن الدولة الجزائرية مصادقة على الاتفاقية، فتعتبر ملزمة بالتطبيق المباشر لالتزامها الدولية في مجال حماية حقوق المرأة¹¹⁷، ولا بد من تضمين تشريعا الداخلية بنصوص الاتفاقية ونشرها في الجريدة الرسمية.

¹¹⁶ شنوفي سمية، المرجع السابق، ص22.

¹¹⁷ انضمت الجزائر إلى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، بتحفظ بموجب مرسوم 222/87، مؤرخ في 13/10/1987، ج ر عدد 42، الصادرة في 14/10/1987

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

تعتبر الجزائر من الدول التي تلتزم بالمعاهدة بوسيلة التصديق وهذا ما نستشفه من نص المادة 132 من دستور 1999 والتي تنص على ما يلي: " المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها تسمو على القانون".¹¹⁸

وبما أن الجزائر التزمت باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بإجراء التصديق الذي يعتبر المعيار الرئيسي لإدماج المعاهدات الدولية في القانون الوطني، فإنها ملزمة حسب نص المادة 18 فقرة 1 من الاتفاقية بان تقوم بتقديم تقرير أولي إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة يصف فيه أوضاع المرأة وحالتها في الجزائر وتقوم بالتطرق ومناقشة لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك في غضون سنة واحدة من بدئ نفاذ الاتفاقية في القانون الداخلي الجزائري، ثم يقوم بعد ذلك بتقديم تقرير دوري كل أربع سنوات على الأقل أو كلما طلبت منه لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتقديمه وبالفعل وبمصادقة الجزائر على الاتفاقية في غضون سنتين قامت بتقديم تقرير أولي للجنة ق.ع.ج.أ.ت.ض.م وفيه ذكر الوفد الجزائري في التقرير¹¹⁹ أن الجزائر حرصت على تقديم هذا التقرير رغم المشاكل و الصعوبات التي تواجهها

¹¹⁸ عبد الحكيم مختاري، الممارسات الجزائرية في ظل المعاهدات الدولية على ضوء دستور 1996 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي ، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تي زي وزو، 2002-2003 ص 93

¹¹⁹ محمد بوسلطان ، مبادئ القانون الدولي العام ، الطبعة الثانية، الجزء الأول ، الجزائر 2005 ، ص 281-282

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الجزائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

، وهذا يشهد أن الجزائر تلتزم بالدفاع عن حقوق الإنسان لاسيما حقوق المرأة حسب ما حددت الاتفاقية.

• الفرع الثاني: التحفظات الجزائرية على اتفاقية سيداو.

غالبا ما يكون للدولة، عند التوقيع على المعاهدة أو التصديق عليها، أو عند التعبير بالتزامها بمعاهدة الرغبة في عدم الالتزام بنصوص معينة في المعاهدة، ويتم ذلك عن طريق التحفظ ولا تستثني الجزائر من الدول التي تنظم وتصادق بتحفظ على اتفاقيات حقوق الإنسان وذلك بالرغم أن هذا التحفظ يتعارض مع طبيعتها الموضوعية والتي تمس بفاعلية وعالمية القواعد الدولية.

أولا: مضمون التحفظات الجزائرية على اتفاقية سيداو.

إن المشرع الجزائري عندما يصغ أعدة قانونية فان مضموا قد يكون مستمد من بعض الحقائق سواء كانت تاريخية، دينية، اجتماعية أو سياسية وأن هذه الحقائق تمثل المصدر الموضوعي للقاعدة القانونية المستمدة من وجدان المجتمع، ومن ثم تأتي القاعدة القانونية المستمدة في الحقائق كانعكاس للمجتمع ومن الحقائق التي لا مجال للنقاش حولها واستقرارها في وجدان المجتمع الجزائري

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

الإيمان بالله ورسوله ووجوب طاعته والالتزام بشريعته في حياة أفراده الأخلاقية والاجتماعية ومن هنا فان اتخاذنا مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها كمصدر موضوعي للتشريع.¹²⁰

وعليه فان مجمل التحفظات التي أبد ا الجزائر على اتفاقية ق.ع.ج.أ.ت.ض.م يدور حول وضعية المرأة في إطار قانون الأسرة الجزائري المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ومن بين المواد المتحفظ عليها المادة 02 والمادة 09 فقرة 02، المادة 15 فقرة 04 والمادة 16 وكذلك نص المادة 29 والذي يهمننا في بحثنا هذا هو التحفظات التي أبد ا في المادتين 15 و16 فالمادة 15 فقرة 04 وجاء التحفظ على النحو التالي " تعلن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أن أحكام الفقرة 04 من المادة 15 المتعلقة بحق المرأة في اختيار مكان إقامتها وسكنها ينبغي أن لا يفسر على نحو يتعارض مع أحكام قانون الأسرة الجزائري.

إن سبب تحفظ الجزائر على المادة 15 فقرة 04 يقتصر على المسألة المتعلقة بسكن المرأة المتزوجة حسب هذا الصدد تلزم أحكام قانون الأسرة للمرأة الجزائرية المتزوجة السكن في بيت الزوجية ولا تستطيع السفر أو التنقل بغير إذن زوجها، كما أن التعاليم الدينية والأعراف تقضي بأن سكن المرأة غير المتزوجة مع عائلتها، وبالتالي التحفظ الخاص بمسكن المرأة المتزوجة يأتي كنتيجة منطقية لما يعنيه عقد الزواج من ضرورة إقامة الزوجة في السكن الذي يعده لها الزوج لكي

¹²⁰ شنوفي سمية ، المرجع السابق،ص32.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

تتمكن من القيام بمسؤوليات كزوجة ووالدة في منزل الزوجية ، علما أن حق النفقة يسقط إذا صدر حكم قضائي بنشوزها أي في حالة عدم التزامها في سكن الزوجية دون أي مبرر مقبول.¹²¹ أما بالنسبة للتحفظ الخاص بالمادة 16 من الاتفاقية فجاء نص التحفظ بالصيغة التالية: " تعلن

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أن أحكام المادة 16 المتعلقة بتساوي حقوق الرجل والمرأة في جميع الأمور التي لها صلة بالزواج وعند فسخه على السواء أن لا يتعارض مع أحكام قانون الأسرة الجزائري " تنص المادة 16 من الاتفاقية :

(أ) تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وبوجه خاص تضمن على أساس تساوي الرجل والمرأة نفس الحق في حرية عقد الزواج.

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة، بغض النظر عن حالتها الزوجية في الأمور المتعلقة بأطفالها، وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.

¹²¹ نص المادة 15 من الاتفاقية

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

(د) نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالها والفترة بين إنجاب طفل وأخر، وفي الحصول على المعلومات وفي التثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

(هـ) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والوصاية والقوامة على الأطفال و تبنيهم أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسة الاجتماعية، حيث توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني و في جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.¹²²

(و) نفس الحقوق الشخصية للزوج و الزوجة بما في ذلك اختيار اسم الأسرة و المهنة والوظيفة.

(ي) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بالملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع والتصرف فيها سواء بلا مقابل، أو مقابل تعويض ذو قيمة

2- لا يكون لخطوبة الطفلة أو زواجها أي أثر قانوني ، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية بما فيها التشريع لتحديد سن أدنى للزواج ، و لجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا.¹²³

تحفظت الجزائر على نص المادة 16 لآ 1 تعارضت مع أحكام قانون الأسرة فالملاحظ أن أحكام هذه المادة المتعلقة بالزواج والأسرة والتساوي في الحقوق والمسؤوليات المترتبة عن الزواج وفسخه والحقوق والمسؤوليات المناطة الواردة في الأمور المتعلقة بأطفالها وبالولاية والقوامة والوصاية

¹²²نص المادة 16 من الاتفاقية

¹²³نص المادة 16 من الاتفاقية.

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

على أطفالها، فكل هذه المواضيع نظمها قانون الأسرة الجزائري وعليه تأتي هذه التحفظات للأسباب التالية والتي سنقوم بشرحها بإيجاز.

بالنسبة لأهلية المرأة في حق تزويج نفسها:

يعد رضا المرأة ركن أساسي لإبرام عقد الزواج فلا يصح عقد الزواج بدون رضاها الحر والكامل، كما يجب أن تعود الحكمة في وجود الولي، وهو ضمان مصلحتها، ويعد كذلك مبدأ الولاية هو مبدأ التضامن وتحمل المسؤولية إذ يعتبر عقد الزواج له خطورة لا يمكن لفرد واحد تحمل مسؤوليته والولاية في عقد الزواج تعتبر مظهر تكريم لا علاقة له بالجنس، فمظهر الزواج مظهر اجتماعي وهو سنة من السنن الكونية وتعتبر الولاية من باب الإحاطة والسعي لتحقيق المصلحة لهذه المرأة وقد جعلت الولاية للذكر لاعتباره يتصرف بالمنطق أكثر من العاطفة أما بالنسبة لحق القوامة:

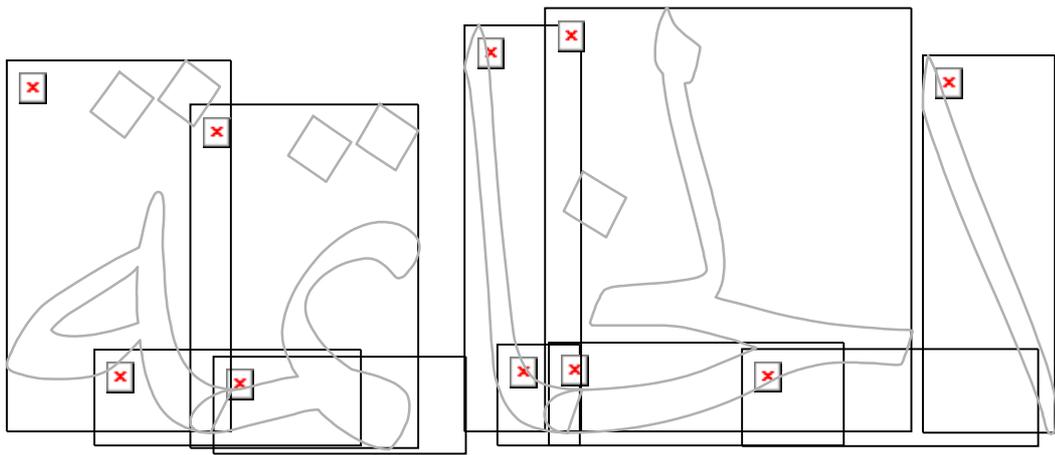
هو لا يعني بأي حال من الأحوال تسلط الرجل واستبداد الزوج أو تجريد المرأة أو الزوجة من دورها في الأسرة، بل القوامة هي مسؤولية يمارسها الزوج في إطار الإنفاق على الأسرة والمعاشرة بالمعروف، والتي لا تتحقق إلا بمراعاة التوازن والتقابل في الحقوق والواجبات، فالمبدأ الأساسي في إدارة الحياة الزوجية في الإسلام هو التشاور وهذا ما يشير إليه القرآن الكريم صراحة بقوله تعالى:

الفصل الثاني: مظاهر القوامة في قانون الأسرة الج زائريو انعكاسات اتفاقية سيداو عليه

"فان أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما"، وهذا يدل على أن هناك قدر من التفاعل و تبادل الرأي بين الزوجية في أمور حيا ما المشتركة.

أما فيما يخص الحقوق المتعلقة لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحياسة الممتلكات فان الجزائر تأخذ في هذا الشأن بإحكام قانون الأسرة الجزائري المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية¹²⁴ بحيث يكون للمرأة ذمة مالية مستقلة عن ذمة الزوج المالية، معنى هذه أن ليس للزوج أي تأثير على أهليتها إذا كانت بالغة الرشد، فهي ليست في حاجة لا إلى إذن الزوج، و لا إلى مساعدته حتى تقوم بكل التصرفات في أموالها فالزوجة إذا تبقى مالكة لكل الأموال التي جاءت ا قبل الزواج أو أثناءه و نفس القاعدة تطبق على أموال الزوج ولكن ليس بصفة مطلقة لأنه يتحمل أعباء مالية لا تقع على المرأة ولكن ليس ما يمنع أن يتفق الزوجان في عقد الزواج على نظام الذمة المالية المشتركة، أي أن كل ما يكتسبه أي زوج من أمواله خلال الزوجية تعتبر ملكية مشتركة بينهما في الختام نر أن كل هذه التحفظات التي أبد ا الجزائر فيما يخص شؤون المرأة في إطار العلاقات الأسرية كانت قبل تعديل قانون الأسرة ولكن بعد التعديل الجذري الذي مس كل من سن الزواج الخاصة بأهلية المرأة والولاية في الزواج و رئاسة الأسرة والحقوق.

¹²⁴ بلحاج العربي ، المرجع السابق، ص 119- 118.



إن القضية ليست قضية إهانة وكرامة كما يتصور البعض، إنما هي قضية تميز واختصاص ليس في حد ذاته منقصاً من شأن من يتصف به، فأمر قوامة الرجل على المرأة يرجع إلى تميز فطري بين الجنسين يرجع بدوره إلى ما أودعه الله سبحانه وتعالى في كل منهما من صفات طبيعية، حيث يصح معه القول بأن الله تعالى قد جعل الرجل قواماً على النساء بما فضله به من صفات تجعله صالحاً لهذه المهمة .

وبالإضافة إلى هذه الصفات التي اختص الله تعالى الرجل فان هناك شرطاً آخر للقوامة وهو وجوب النفقات على الرجل المتضمن في قوله تعالى: "...وبما أنفقوا من أموالهم " بمعنى أن الله تعالى قد جعل الرجل هو المختص بوجوب المهر ونفقات الزوجة والأولاد والأسرة وعليه، ولم يوجب شيئاً من ذلك على الزوجة، وبعد أن تقرر لدينا أن الشريعة الإسلامية جعلت الرجال قوامين على النساء بما فضلوا به من صفات وما أنفقوا من أموالهم - على النحو السابق فإننا نستطيع أن نتفهم أموراً أخرى تفصيلية بنيت على هذه القوامة، وأهمها وجوب طاعة الزوجة للزوج في المعروف. حيث توجب الشريعة الإسلامية على النساء أن لا تستنكف إحداهن من تقرير مبدأ قوامة الرجل عليها وتطبيقه في العلاقة الأسرية بينهما، فمادام الزوج لا يتخطى دائرة الأمر بالمعروف وحسب ما تقرره قواعد الشريعة وأحكامها في ذلك فعلى المرأة أن تقر له بمبدأ قيادته لها وللتجمع الأسري لها أن تعتبر عن وجهة نظرها فيما ينبغي الأخذ به، ولكن الرجل في أية الأوامر

هو الذي يصدر القرار، فإن كان موافقا لرأي المرأة فهذا أمر طيب، وان خالفها لما يراه من اعتبارات مصلحة غابت عنها فهذا من حقه ، ومن واجبها أن تقر له ذا الحق.

ونحن نرى أن قوامه الرجل على المرأة لا تعني أفضلية الرجل على المرأة، إنما الأمر يتعلق بالعدالة الإلهية في توزيع الأعباء على كل من المرأة والرجل وفقا لفطرة كلا منهما التي جعل عليها واستعداداته العضوية والنفسية، فالمرأة هيأها الله تعالى لتقوم بوظيفة الأمومة وتربية النشء لذلك زودها بالعاطفة وسرعة الاستجابة الوجدانية لتلبي مطالب أبنائها، بينما هيئ الله تعالى الرجل ليقوم بوظيفة السعي على الرزق له و لأسرته و الدفاع عن هذه الأسرة و توفير الحماية لها ، لذلك زوده الله تعالى بقوة البنيان و الحشونة و الصلابة و بطئ الاستجابة الوجدانية ليستطيع القيام بوظيفته .

و هذه الخصائص في الرجل فضلا عن تكليفه بالإنفاق تجعله أصلح للقوامه.

ونستخلص مما سبق إلى أن قوامه الرجل على المرأة تكون داخل الأسرة و هي منوطة بأمرين الأول: هو الطبيعة التي فطر الله تعالى عليها كلا من الرجل والمرأة. والثاني: قيام الرجل بمسؤولية الإنفاق على المرأة، على أنه يجب أن يكون واضحا أن هذه القوامه لا تنتقص من قيمة المرأة، وليس من شأن إلغاء شخصية المرأة في البيت ولا في اتمع الإنساني، وأن هذه القوامه ليست قوامه

ﺗﺴﻠﻂ ﻭﺍﺳﺘﺒﺪﺍﺩ ﺇﻧﻤﺎ ﻫﻲ ﻣﺴﺌﻮﻟﻴﺔ ﻭﺭﻋﺎﻳﺔ، ﻗﻮﺍﻣﺔ ﻣﺒﻨﻴﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺸﺎﻭﺭﺓ ﻭﺍﻟﺘﻌﺎﻭﻥ ﻭﺍﻟﻤﺤﺒﺔ ﻭﺍﻟﻤﻮﺩﺓ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﺰﻭﺝ

ﻭﺍﻟﺰﻭﺟﺔ ، ﻓﺍﻟﻘﻮﺍﻣﺔ ﺗﻜﻠﻴﻒ ﻻ ﺗﺸﺮﻳﻒ ﺁﻋﺒﺎﺀ ﻻ ﻣﻐﺎﻧﻢ.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. قائمة المصادر:

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية.
- قانون الأسرة الجزائري.

2. قائمة المراجع:

- 1) الترمذي ، كتاب الرضاع ، باب ما جاء فيه حق الزوج على المرأة ، الحديث رقم 1097.
- 2) السيد سابق فقه السنة ، الطبعة السابعة، دار الكتاب العربي، بيروت
- 3) بلحاجالعربي،الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري(الزواج و الطلاق)،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر
- 4) جميل فخري محمد غانم،آثار عقد الزواج في الفقه والقانون،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن 2009.
- 5) حسين المحمدي بوادي ،حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية2006.
- 6) حسين صلاح الصغير عبد الله ،الجوانب الفقهية للقوامة الزوجية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،مصر 2007.
- 7) زينب عبد السلام أبو الفضل ،النساء المشكلة والحل الإسلامي ،دار الجامعة الجديدة ،الإزلة،مصر.

- 8) صالح بن عبد الله العزيز آل الشيخ، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة الطبعة الأولى، دار
اعلام السنة، الرياض.
- 9) عبد العزيز سعد، الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري، ط3، دار هومة للطباعة و النشر و
التوزيع، الجزائر، 1996.
- 10) عبد الفتاح تقيّة، قانون الأسرة بأحدث الاجتهادات القضائية و التشريعية، الطبعة الأولى، دار
الكتاب الحديث، مصر، 2011.
- 11) عبد الله ناصح علوان، آداب الخطبة والزفاف و حقوق الزوجين، دار السلام للطباعة والنشر
والتوزيع.
- 12) عبد الوهاب خلاف، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية، دار القلم للنشر و
التوزيع، الطبعة الثانية، الكويت، 2000.
- 13) مجموعة من فضيلة العلماء، رسالة الى العروسين و فتاوى الزواج و معاشرّة النساء، دار
الفجر للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2003.
- 14) محمد بلتاجي، مكانة المرأة في القرآن والسنة، الطبعة الأولى، دار السلام، مصر.
- 15) محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، الجزء الأول، الجزائر 2005
- 16) محمد سمارة، احكام وآثار الزوجية شرح مقارن لقانون الأحوال الشخصية، الطبعة الثالثة، دار
الثقافة للنشر والتوزيع كلية الشريعة جامعة جرش 2010.
- 17) محمد سمارة، قانون الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، سوريا، 2011.

18) محمد كمال الدين، الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع الطبعة الأولى لبنان.

19) محمود السرطاوي ،شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، الطبعة الأولى، دار العدوي ، عمان ،الأردن، 1981 .

20) ممدوح عزمي ، دعوى النفقة ، دار الفقه الجامعي ، مصر، 2008.

21) هالة سعيد التبسي ، حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، دار النشر منشوراتالجلي الحقوقية سنة 2001 ، الطبعة الأولى .

22) هيفاء أبو غزالة ، مؤشرات كمية و نوعية الاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، دار الغريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، ط 1 ، 2009 .

الرسائل والمذكرات:

 عبد الحكيم مختاري ، الممارسات الجزائرية في ظل المعاهدات الدولية على ضوء دستور 1996 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيوي وزو،

2002 - 2003 .

 وحياني جيلالي، مظاهر المساواة بين الزوجين في قانون الأسرة الجزائري على ضوء الإتفاقيات الدولية، مذكرة لنيل درجة ماجستير، غير منشور كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

 اوسوكين عبد الحفيظ ، اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قانون خاص ، جامعة وهران، كلية الحقوق ، سنة 2012 - 2013 .

شونفي سمية، انعكاسات اتفاقية سيداو على قانون الأسرة الجزائري، مذكو لنيل شهادة ماستر 

في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015،

شاوي نادية فاضل فيروز مذكرة تخرج النيل شهادة ليسانس النفقة الزوجية في قانون 

الأسرة الجزائري جامعة قلمة 02 ماي 2008.

منايعية سمية-طلحاوي سارة-حمبلي مرتم، أحكام النفقة الزوجية وفقا للتعديلات، مذكرة تخرج 

لنيل شهادة ليسانس ،غير منشور، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي

1945، قلمة، 2014-

2015

عقاب العربي، ملاح قادة، قانون الأسرة الجزائري على ضوء التعديل الجديد، مذكرة تخرج لنيل 

شهادة ليسانس في العلوم القانونية و الادارية ،غير منشور، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة

الدكتور مولاي الطاهر، 2006المجلات والدوريات:

محمد بن سعد المقرن، "القوامة الزوجية(أسبابها، ضوابطها، مقتضاها)"، مجلة العدل، الرياض، 

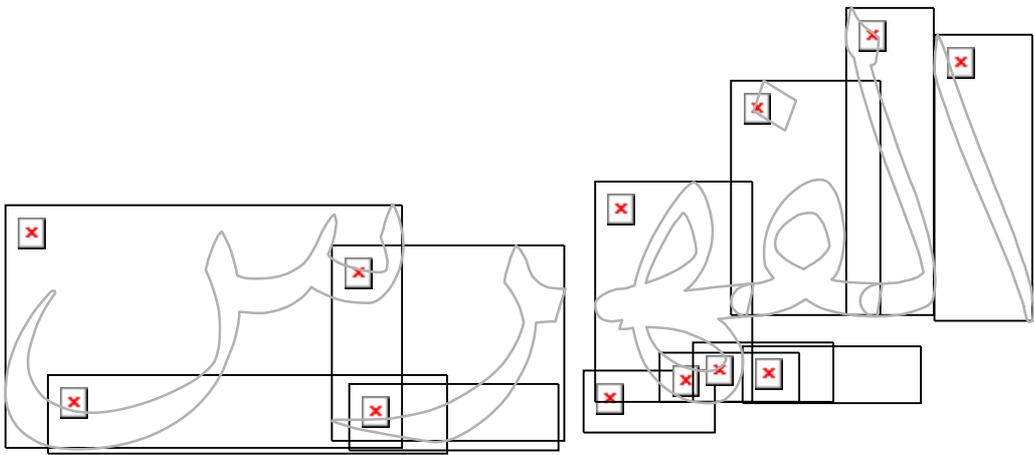
العدد اثنان وثلاثون.

ربيع حمو، قراءة تدبرية للمفاهيم النازمة للعلاقة الزوجية (في الخطاب القرآني الزواج، السكن، 

القوامة، والحافظية نموذجاً).

أحمد عبد الجليل الزبيبي، دعائم استقرار الأسرة في ظل الشريعة الإسلامية (القوامة والنفقة نموذجاً) - دراسة 

تحليلية مقارنة) ، الملة 28، كلية الشريعة جامعة دمشق 2012.



الفهرس:me

01.....	مقدمة
08.....	الفصل الأول: ماهية القوامة الزوجية في الشريعة الاسلامية
المبحث الأول:	مفهوم القوامة
10.....	المطلب الأول: تعريف القوامة الزوجية
10.....	الزوجية وأدلة مشروعيتها
11.....	الزوجية (لغة واصطلاحاً) الفرع الثاني: أدلة مشروعية
13.....	القوامة في الكتاب و السنة
16.....	المطلب الثاني: أسباب القوامة الزوجية
16.....	الفرع الأول: قضية التفضيل
16.....	الفرع الثاني: قضية النفقة
19.....	المبحث الثاني: الجوانب التكاليفية والجوانب الحقوقية للقوامة الزوجية
21.....	المطلب الأول: الجوانب التكاليفية للقوامة الزوجية
21.....	الف ر ع الأول: النفقة
22.....	الفرع الثاني : المعاشرة بالمعروف
32.....	المطلب الثاني : الجوانب الحقوقية للقوامة الزوجية
38.....	
الفرع الأول:	حق الطاع
39.....	الفرع الثاني: حق الزوج في

التأديب.....43 الفصل الثاني: مظاهر القوامة

في قانون الاسرة الجزائري وانعكاسات اتفاقية سيداو عليه..49

المبحث الأول: مظاهر القوامة الزوجية في قانون الأسرة

الجزائري.....49 المطالب الأول: النفقة

الزوجية.....50 الفرع الأول: مفهوم النفقة

الزوجية.....51 الفرع الثاني: تقدير النفقة

واستحقاقها.....55 الفرع الثالث: سقوط النفقة

الزوجية.....60 المطالب الثاني: الولاية في

الزواج.....67 الفرع الاول: مفهوم

الولاية.....67 الفرع الثاني: الولاية قبل

التعديل.....69 الفرع الثالث: الولاية بعد

التعديل.....70 المطالب الثالث: حقوق

وواجبات الزوجة على زوجها.....72 الفرع الأول: حقوق

وواجبات الزوجة على زوجها قبل التعديل.....73 الفرع الثاني: حقوق

وواجبات الزوجة على زوجها بعد التعدي ل.....79 المبحث

الثاني:انعكاسات اتفاقية سيداو على قانون الأسرة الجزائري.....84

المطلب الأول: ماهية اتفاقية سيداو.....84

الفرع الأول: تعريف اتفاقية سيداو.....85

86.....	الفرع الثاني: نشأة اتفاقية سيداو.....
88.....	الفرع الثالث: مضمون اتفاقية سيداو.....
95.....	الفرع الرابع: آلية عمل الاتفاقية.....
95.....	المطلب الثاني : موقف الجزائر من اتفاقية سيداو.....
96.....	الفرع الأول: مصادقة الجزائر على الاتفاقية.....
97.....	الثاني: التحفظات الجزائرية على اتفاقية سيداو.....
104.....	خاتمة.....
	قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.